"التجمعات السكنية" في عفرين: مخططات هندسة ديمغرافية أم مشاريع لإيواء نازحين؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حزيران/يونيو 2022

"التجمعات السكنية" في عفرين: مخططات هندسة ديمغرافية أم مشاريع لإيواء نازحين؟

يجب على مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوربي اتخاذ مواقف صارمة تجاه محاولات التغيير الديموغرافية القسرية في عموم سوريا تحت أي مسمّى وضمان ألاّ تساهم المساعدات الإنسانية وجهود إعادة الإعمار والتعافي المبكّر بترسيخ تلك العمليات وجعلها أمراً واقعاً

1. ملّخص تنفيذي:

بموافقة من السلطات التركية، قامت عدة من فصائل الجيش الوطني السوري/المعارض، ببناء واحدة من أكبر المستوطنات البشرية التي خُصصت في معظمها لإسكان مقاتلي الجيش الوطني السوري/المعارض وعائلاتهم في منطقة عفرين التي شكّل الكرد السوريون النسبة الأعظم من عدد سكانها تاريخياً.

بُني هذا "التجمّع السكني" على مساحة شاسعة في المنطقة المعروفة محلّياً باسم "جبل الأحلام"، والتي تشكّل جزءاً من جبل الأكراد؛ الترجمة العربية للتسمية التركية (Kurd Dagh) والتسمية الكردية (Çiyayê Kurmênc) وتتميز بموقع استراتيجي هام، كونه يطل على مركز مدينة عفرين، ويفصل بين مناطق السيطرة التركية الحالية من جهة ووحدات حماية الشعب YPG والقوات الحكومية السورية، وعدد من القواعد الروسية، من جهة أخرى.

أشارت الإفادات التي حصلت عليها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" على مدار أشهر لغرض هذا التقرير، بأنّ والي ولاية هاتاي التركية "رحمي دوغان - Rahmi Doğan" هو أحد المسؤولين المباشرين عن بناء ذلك "التجمع"، من خلال إعطاء الضوء الأخضر لعدد من المنظمات الإغاثية المحلية والدولية من جهة والمجلس المحلي لمدينة عفرين من جهة أخرى، للبدء ببناء "التجمّع" على سفح الجبل وتخديمه، بعد أنّ عرضت مجموعة من الفصائل المعارضة وعلى رأسهم "الجبهة الشامية" فكرة المشروع على السلطات التركية.

تجاوز دور بعض المنظمات تقديم "الخدمات العامّة" لعائلات المقاتلين، إلى بناء قرى بأكملها، وذلك لإضفاء صبغة مدنية على المشروع المخصص أساساً لإسكان المقاتلين وعوائلهم؛ منها "قرية "كويت الرحمة" التي بُنيت بدعم من "جمعية الرحمة العالمية" ومتبرعين من دولة الكويت، وذلك بحسب "جمعية شام الخير الإنسانية" التي نفّذت مشروع المستوطنة.

وكانت صحيفة "الوطن" الكويتية، قد كشفت في تقرير لها بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2021، على أنّ هذه القرية المنشأة (كويت الرحمة) هي واحدة من مجموعة من "القرى النموذجية" التي سوف يتمّ بناؤها على الحدود التركية السورية.

أيضاً، قام المجلس المحلي لمدينة عفرين، والذي تمّ تشكيله من قبل الحكومة التركية بعد احتلالها عسكرياً كامل المنطقة عام 2018، وبموافقة من "دوغان" على منح وثيقة تمّ تداول اسمها على أنّها "ورقة تخصيص"؛ وقد علمت "سوريون" بأنّها تعتبر بمثابة "إثبات ملكية للبناء" دون الأرض.

بدأ التخطيط لإنشاء التجمّع (قرية كويت الرحمة والمساكن المحيطة به) على مساحات واسعة في "جبل الأحلام" مطلع عام 2021، وماتزال عمليات البناء مستمرة حتى تاريخ الانتهاء من إعداد هذا التقرير في شهر أيار/مايو 2022، ومن المخطط أن تمتد لتشمل "الجبل" كاملاً.

كشفت المعلومات التي حصلت عليها "سوريون" لغرض هذا التقرير أيضاً، أن تسعة فصائل تتبع للجيش الوطني السوري التابع للائتلاف السوري المعارض، متورطة بشكل أساسي في هذا المشروع وعلى رأسها "الجبهة الشامية" بقيادة "مهند الخلف" المعروف باسم "أحمد نور". وقد لعب رجال الدين/الشرعيون في تلك الفصائل دوراً كبيراً في ترغيب المقاتلين بتسجيل أسماءهم وفي عمليات تقسيم المنطقة، ولاحقاً توزيع الأراضي على المقاتلين وعائلاتهم.

أيضاً، توصلت التحقيقات التي عملت عليها "سوريون" عن تورط عدد من المنظمات المحلية والدولية في عمليه الترويج للمشروع ودعمه، وأنه يهدف لإستفادة المدنيين منه بشكل أساسي، في حين أفادت الشهادات أنّ مقاتلي

فصائل الجيش الوطني وعائلاتهم المنحدرة من مناطق ريف دمشق وحمص وحماه، كانوا المستفيدين الأساسيين من المشروع، حيث بلغت نسبة المستفيدين المدنيين نحو 25 بالمئة. وكان من أبرز هذه المنظمات هي منظمة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية IHH، التي قدمت مواد بناء لكل مستفيد قدرت قيمتها بنحو ألف دولار أمريكي.

تجدر الإشارة إلى أن الموقع الذي بُني "التجمّع السكني" فيه وهو "جبل الأكراد/جبل حلب" تمثل مساحته ما يساوي 2 بالمئة من عموم مساحة سوريا، وهو منطقة أحراش ويعتبر الغطاء النباتي الأكبر في محافظة حلب، وقد تم اقتلاع مساحات واسعة من الأشجار/الأحراش وبناء مباني اسمنتية عوضاً عنها.

تشير الأدلّة التي جمعتها "سوريون"، إلى عدد من الانتهاكات لقوانين الاحتلال في شمال غربي سوريا، والتي تتحمل تركيا، كقوة احتلال، المسؤولية المطلقة عنها بموجب المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة. كما إنّ "التخصيص" الانتقائي لتراخيص البناء الذي يقدّم مصالح فصائل "الجيش الوطني السوري" على مصلحة المدنيين، على سبيل المثال، يشكّل تصرفاً تمييزياً في توزيع المساعدات. في هذا التصرف انتهاك للمادة 60 من اتفاقية جنيف الرابعة؛ وبالتالي فهو يخلق عائقاً بين المدنيين واحتياجاتهم الأساسية.

ومن المفيد هنا أن ننظر إلى قضية فلسطين؛ حيث وجدت محكمة العدل الدولية في عام 2004، بأن الجدار الحدودي الذي تشيده إسرائيل يخاطر "بإحداث المزيد من التغييرات في التكوين الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة. . ." توازي إسهام الجدار في رحيل السكان الفلسطينيين من مناطق معينة (الفقرة 122). لذلك، على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية لم تذكر صراحةً أن الهدف من جدار الفصل هو التغيير الديموغرافي، نظراً للنمط الأوسع للأعمال الإسرائيلية، إلا أنّ بناء الجدار له أثر في تورط إسرائيل في هذه الجريمة ضد الإنسانية. بالنظر إلى نمط الانتهاكات التي وثقتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" وغيرها من المنظمات في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية شمال غربي سوريا، من المحتمل أن المستوطنات يتم انشاؤها لتكون جزءاً من هذه العملية المنهجة لتغيير التركيبة الديموغرافية في عفرين، فهي تخضع لتغير واضح، نتيجة توطين السوريين النازحين من أجزاء أخرى من البلاد في أعقاب تهجير السكان الكرد بشكل أساسي، ووسط قمع واسع للثقافة الكردية.

كما أنّ استمرار القوات المدعومة من تركيا في السيطرة على منطقة عفرين والاستيلاء وتأجير ممتلكات المدنيين الذين نزحوا أو فرّوا من المنطقة خلال عملية "غصن الزيتون"، يجعل أي عودة محتملة للسكان أمراً أكثر صعوبة. علاوةً على ذلك، على الرغم من الإدعاءات أن هذه المستوطنات يتم بناؤها على أراض تعود ملكيتها للدولة، لا بد من الإشارة هنا إلى أنّ القوانين الجزائية السورية وصفت التعدي على الأملاك العامة بالجرم وعاقبت عليه في القانون، إذ نصّت المادة 724 من قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949 بأنه "**يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر من أقدم على غصب قسم من الأملاك العامة المرفقة وغير المرفقة**".

وكما أشار "المركز السوري للعدالة والمساءلة" العام الماضي فيما يتعلق بالمستوطنات في عفرين، فإنه يتعين على المانحين من القطاع الخاص ومنظمات الإغاثة، فضلاً عن حكومات دولهم؛ ضمان توزيع المساعدات بشكل منصف وبطريقة لا تنتهك حقوق الملكية وعودة السكان المدنيين النازحين والفارين. ويبقى الأمر الأكثر أهميةً هو أن الحكومة التركية، بصفتها القوة المحتلة التي تمارس سيطرة فعالة في عفرين وأجزاء أخرى في شمال غربي سوريا، هي المسؤولة مباشرةً عن الانتهاكات والقضايا التي تنطوي عليها المستوطنات حتى الآن.

2. منهجية التقرير:

يعدّ هذا التقرير جزءاً من سلسلة تقارير بدأت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" العمل عليها منذ العام 2021، وذلك بهدف توثيق وجمع الأدلّة حول القرى والمستوطنات غير القانونية التي بدأ بناؤها في منطقة عفرين، بعد استيلاء الجيش التركي على المنطقة بمشاركة مباشرة من فصائل الجيش الوطني السوري، عقب عملية "غصن الزيتون" عام 2018.

أجرى باحثٌ لدى "سوريون" زيارة ميدانية إلى المنطقة خلال شهر تموز/يوليو 2021، أولاً، حيث قام خلالها بمعاينة المكان الذي خصص لبناء التجمّع السكني فيه، وحصل على مجموعة من الصور والفيديوهات الحصرية، حين كان المشروع في مراحله الأولى.

ثمّ تتبع باحثون/ات آخرون من "سوريون" عمليات الاستيلاء والبناء، من خلال إجراء مقابلات مع 24 مصدراً، جميعهم على إطلاع مباشر بتفاصيل بناء الكتل السكنية في منطقة "جبل الإحلام"، بينهم عمّال إغاثة محليون، وشهود عيان، وعاملون في المشروع، اشترطوا عدم نشر معلوماتهم الشخصية لأسباب أمنية وخوفاً من الانتقام. إضافة إلى ذلك تمّ الحديث إلى عدد من المستفيدين وعدد من الأفراد من داخل الجيش الوطني السوري.

بعد الانتهاء من توثيق المعلومات والتفاصيل من المصادر المذكورة آنفاً، جُمعت معلومات إضافية من مصادر مفتوحة، وتمّ الحصول على صور أقمار اصطناعية حصرية للمنطقة التي تمّ بناء التجمّع السكني فيه، وذلك من أجل حصر المساحات التي تمّ البناء عليها.

يترأس مجلس عفرين المدني، المهندس "محمد سعيد سليمان"، ويشغل في الوقت ذاته المناصب التالية: وزير الإدارة المحلية والخدمات في الحكومة المؤقتة (التابعة للائتلاف السوري المعارض)، وأيضاً عضو هيئة رئاسية لمجلس العشائر والقبائل السورية، وأمين سر مجلس السلم الأهلي، ورئيس مجلس منظمة جودي للتربية والتعليم. وهو من مواليد حلب عام 1966.
بينما يشغل "محمد شيخ رشيد" منصب نائب المجلس المحلي لعفرين.

تُظهر الخارطة التالية (الصورة رقم 1) - أماكن السيطرة الفعلية لفصائل المعارضة السورية المسلّحة. وأماكن تواجد القواعد العسكرية التركية، وعدد من القرى غير القانونية التي تم بناؤها في المنطقة. تم رسمها من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، استناداً إلى مصادر وباحثين موجودين على الأرض، وأيضاً خارطة مشابهة تم تصميمها من قبل Rojava Information Center . أمّا الخارطة التالية صورة رقم (2) – فهي تُظهر أماكن بعض القرى غير الشرعية في منطقة عفرين.

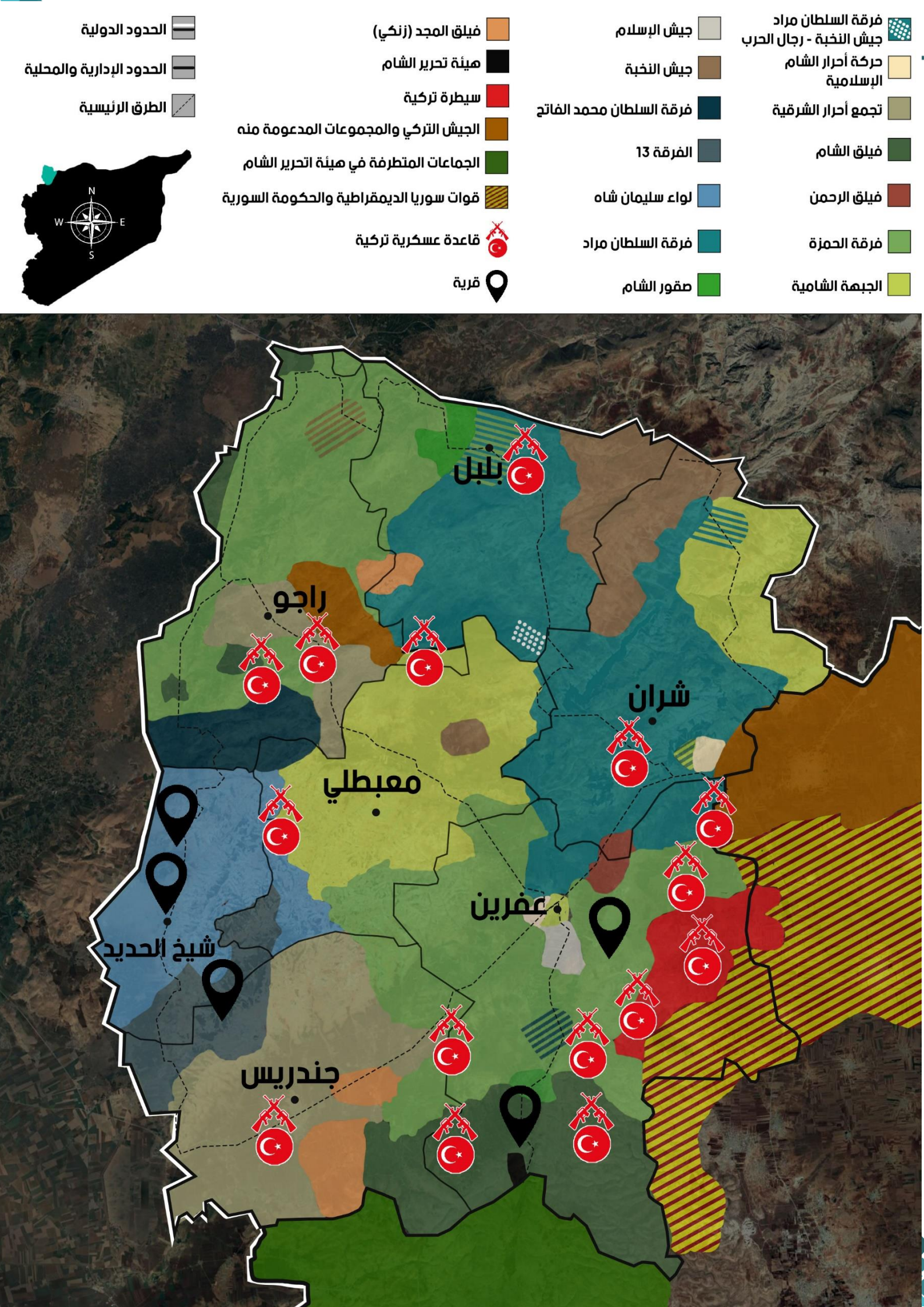
فرقة السلطان مراد
جيش النخبة - رجال الحرب
حركة أحرار الشام الإسلامية
تجمع أحرار الشرقية
فيلق الشام
فيلق الرحمن
فرقة الحمزة
الجبهة الشامية
جيش الإسلام
جيش النخبة
فرقة السلطان محمد الفاتح
الفرقة 13
لواء سليمان شاه
فرقة السلطان مراد
صقور الشام
فيلق المجد (زنكي)
هيئة تحرير الشام
سيطرة تركية
الجيش التركي والمجموعات المدعومة منه
الجماعات المتطرفة في هيئة اتحرير الشام
قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية
قاعدة عسكرية تركية
قرية
الحدود الدولية
الحدود الإدارية والمحلية
الطرق الرئيسية
N
W
E
S
بلبل
راجو
شران
معبطلي
عفرين
شيخ الحديد
جندريس

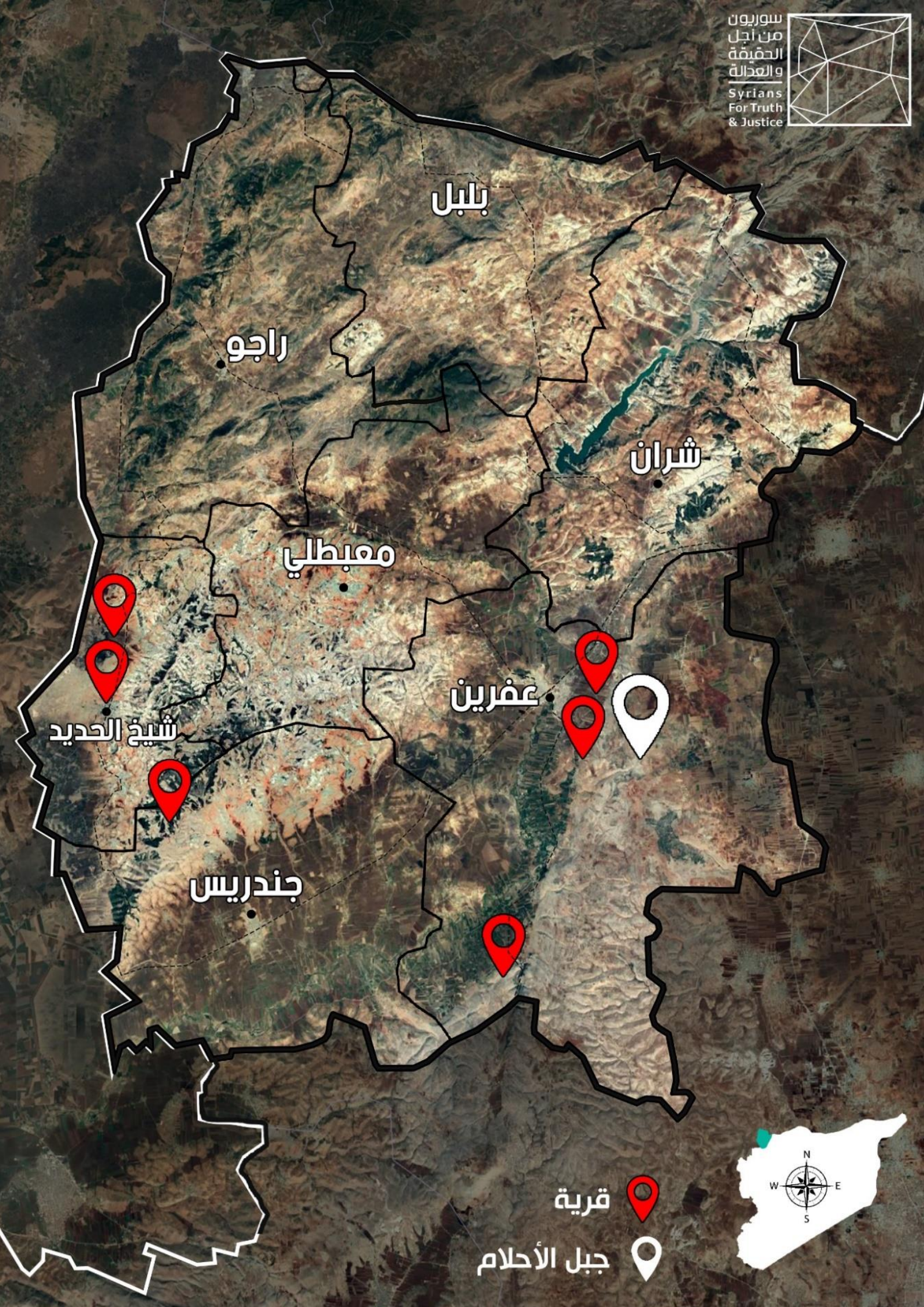
سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice
بلبل
راجو
شران
معبطلي
عفرين
شيخ الحديد
جندريس
N
W
E
S
قرية
جبل الأحلام

3. كيف بدأت فكرة مشروع "جبل الأحلام" وما الهدف منه؟

استناداً إلى الشهادات التي حصلت عليها "سوريون"، فقد بدأت فكرة بناء مستوطنة "جبل الإحلام" من قبل شخص يُدعى "مهنّد الخلف"، وهو القائد العام لفصيل "الجبهة الشامية" والمعروف باسمه الحركي "أحمد نور". حيث قام بطرح فكرة المشروع في عفرين، بهدف معلن هو إسكان نازحين من مناطق سوريّة أخرى، منهم العسكريين وعائلاتهم بشكل أساسي، من فصائل الجيش الوطني التي تتمركز في المنطقة، وخاصة هؤلاء الذين ينحدر معظم مقاتليه من محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا وحمص وحماه والمنطقة الشرقية من سوريا، ولاقى المشروع استحسان معظم من استشارهم "الخلف" القادة العسكريين الآخرين.

رغبة في الحصول على المزيد من التفاصيل والمعلومات، تواصلت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، مع مصدر حضر إحدى الاجتماعات التي نظمّها "مهند الخلف"، مع قادة وشرعيين من فصائل أخرى، تحفّظ على نشر معلوماته الشخصيّة لأسباب أمنية. حيث قال المصدر في شهادة حصرية لـ"سوريون" ما يلي:

"في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، قام أحمد نور قائد الجبهة الشامية بدعوتنا للاجتماع. حيث تم عقد اللقاء في عفرين المدينة، وأخبرنا أن هناك أرضاً شاسعة تقع تحت نفوذ الجبهة الشامية وهي تتسع لبناء منازل لكافة مقاتلي الفصائل الموجودة في عفرين وحتى المدنيين النازحين."

وتابع المصدر:

"قال لنا مهند الخلف إن هذا المشروع يواجه عدة عقبات؛ ويجب التعاون معاً من أجل تجاوز تلك العقبات وتحقيق المشروع.. كان من أهم تلك العقبات (بحسب وصفه) هو الحصول على ترخيص البناء من المجلس المحلي لعفرين، وهذه الرخصة لا يمكن الحصول عليها دون موافقة الوالي التركي، وهو شرط مسبق يجب على المجلس المحلّي مراعاته."

أمّا فيما يخصّ العقبات الأخرى، فقال قال المصدر في شهادته ما يلي:

"كان يجب أيضاً إضفاء (الصبغة المدنية) على المشروع، وذلك من أجل إقناع المنظمات المحلية والدولية بالمساهمة بالبناء دون تعرضها للمشاكل والضغوطات. أيضاً ظهرت عقبات لها علاقة بالجانب التنظيمي والإداري وتقسيم المساحات والحصص على المشاركين في تلك الاجتماعات من ممثلي الفصائل وشرعيوها."

بعد انتهاء تلك الاجتماعات، تمّ تكليف الشرعي في فصيل الجبهة الشامية واسمه (محمد الخطيب - mohamad7112822) بإدارة الملف التنظيمي للمشروع. علماً أنّ "الخطيب" عضو فيما تُعرف باسم "لجنة رد الحقوق" التي تمّ تشكيلها في شمال غرب سوريا للتحقيق في انتهاكات وقع على يد فصائل معارضة وإنصاف الضحايا، وهو أيضاً عضو في المجلس الإسلامي السوري، و"مدير فرع التوجيه المعنوي" في الفيلق الثالث التابع للجيش الوطني السوري.

طلب "الخطيب" من النازحين الراغبين بالاستفادة من المشروع بتقسيم أنفسهم إلى مجموعات بحسب المنطقة/البلدة التي ينحدرون منها، وتحديد ممثل عن كل مجموعة، ومن ثم قام بإنشاء "لجنة عامة" مهمتها التنسيق بين ممثلي هذه المجموعات وممثل الفصيل حول المشروع.

صورة رقم (3) – حساب التويتر الخاص بـ"محمد الخطيب".

صورة رقم (4) – صورة مأخوذة من مقطع فيديو نشره "المجلس المحلّي في عفرين" لافتتاح قرية "كويت الرحمة" والتي تم تشييدها من قبل "جمعية شام الخير الإنسانية". تُظهر الصورة الشرعي "محمد الخطيب" وهو يقوم بافتتاح القرية.

مصدر ثانٍ، وهو شخص حضر الاجتماعات التي نظمّها "محمد الخطيب"، قال في حديثه لسوريون ما يلي:

"قام الشيخ محمد الخطيب بالاجتماع مع العديد من الناس، وكنت موجوداً في إحدى تلك اللقاءات، وخلال هذه الاجتماعات طلب منّا تسجيل أسماء الراغبين بالاستفادة من هذا المشروع، سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين ضمن فصائلنا، ومن ثم تقسيمهم إلى مجموعات كل حسب مدينته، ومن ثم اختيار شخص ممثل عن كل مجموعة أو كتلة، وبذلك تمّ إنشاء الكتل تراوحت كل كتلة ما بين 20 إلى 200 عائلة، وتم تطبيق الأمر ذاته على كل المحافظات الأخرى."

مصدر ثالث، وهو أيضاً أحد الأشخاص الذي حضروا الاجتماع مع "مهند الخلف" قال بأنّ المشروع يهدف بشكل أساسي إلى بناء **منازل دائمة** لمقاتلي الفصائل وعائلاتهم الذين تم تهجيرهم، وإخراجهم من المنازل التي استولوا عليها في منطقة عفرين في خطوة يراها شرعيو الفصائل إنها إيجابية، حيث أن إقامة منازل دائمة على أرض تعود ملكيتها للحكومة السورية هو الحل الأمثل لمشكلة السكن والاستيلاء على ممتلكات أهالي عفرين الأصليين.

إلاّ أنّ "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" لم توثق أي عمليات إخلاء كاملة وجماعية لأيّ من المنازل التي كان قد تمّ الاستيلاء عليها من مقاتلين تابعين لفصائل الجيش الوطني السوري. بل على العكس، فقد تمّ رصد عدّة حالات لمقاتلين قاموا بتأجير المنازل التي استولوا عليها في عفرين لأشخاص آخرين، بعد انتقالهم إلى التجمع السكني في منطقة جبل الأحلام، أي أنّ معظم تلك المنازل التي تم الاستيلاء عليها، لم تعد إلى أصحابها الأصليين بأي حال من الأحوال.

علمت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّه وحتى بداية شهر آذار/مارس 2022، أقام ما لا يقل عن 600 مقاتل مع عائلاتهم في إحدى التجمعات السكنية التي تمّ بناؤها في منطقة "جبل الأحلام"، وينتمي هؤلاء المقاتلون بشكل أساسي إلى فصائل "فرقة الحمزة/الحمزات" و"الجبهة الشامية".

و بحسب أحد مسؤولي التنسيق في المجموعات/الكتل المستفيدة من المشروع، والتي تمّ تشكيلها من قبل "محمد الخطيب" فإن الهدف أن يشمل المشروع كامل جبل الأحلام، وليس بناء عدة قرى فحسب، حيث تم البدء ببناء ثلاث كتل على مساحة 12 هكتار إضافة إلى مساحة أخرى تم تجهيزها لصالح منظمات تركية دولية، ولكن التوسع الكبير هذا مرهون بمدى إقبال الفئة المستهدفة (مقاتلون ونازحون)، كما تمّ أيضاً تخصيص مساحات واسعة لصالح فصائل أخرى، بحسب المصدر ذاته حيث أضاف:

"لا أعرف على وجه التحديد ما حجم المساحة التي تم تخصيصها للفصائل ككل أو لكل فصيل على حدى، وحده الشيخ محمد الخطيب يعرف هذه المعلومة كونه هو من تلقى بشكل شخصي طلبات الفصائل وتعامل معها، هناك الكثير من الطلبات تأتي سواء من أفراد نازحين أو من فصائل، تم منح الكثير من الأراضي وسحبها لاحقاً لصالح طرف آخر، حتى الآن لم يتم تثبيت المساحات الممنوحة بشكل نهائي، وهناك منظمات إغاثية وخيرية تساهم في المشروع".

4. لماذا اختير هذا الموقع؟

يتميّز "جبل الأحلام" بأهمية استراتيجية كبيرة، إذ أنه يقع ويطل بشكل مباشر على خطوط التماس ما بين مناطق النفوذ التركي والجيش الوطني السوري/المعارض من جهة، وما بين مناطق كل من قوات الحكومة السورية (وخاصة تلك المتمركزة في بلدتي نبل والزهراء)، ومناطق وحدات حماية الشعب YPG (وخاصة تلك المتمركزة في مناطق تل رفعت و ديرالجمال) من جهة أخرى.

وسبق أن تمّ استخدام هذه المنطقة الاستراتيجية للأعمال العسكرية، وحفر أنفاق وخنادق، وإنشاء مراصد ونقاط تمركز عسكرية فيها من قبل وحدات حماية الشعب أثناء سيطرتها على المنطقة قبل عام 2018، وبعد أن سيطرت عليها فصائل الجيش الوطني السوري المعارض والقوات التركية خلال عملية "غصن الزيتون"، وقع جبل الأحلام تحت نفوذ فصيل "الجبهة الشامية" الذي اعتبر أن هذه الأرض هي "غنيمة حرب"، وذلك وفق وصف أحد المصادر التي تحدثت معها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة".

وسمّيت المنطقة محلّياً بـ"جبل الأحلام"، نسبة إلى "مطعم" أنشئ على سفح الجبل، وتستخدم هذه التسمية عادة للدلالة على جزء معين من كتلة جبل سمعان؛ الذي يشكّل جزءاً من كامل سلسلة الجبال المعروفة باسم (جبال الأكراد/جبل الكرد) التي تمتد بموازة مركز مدينة عفرين وبلدة الباسوطة حتى الحدود التركية السورية التي رُسمت عام 1939.

في الوقت الراهن، وحتى شهر آذار/مارس 2022، تم الانتهاء من تقسيم وتخطيط ثلاث كتل لإنشاء المساكن الخاصة بإيواء العسكريين وعوائلهم فيها، اثنتان متجاورتان وثالثة منفردة تبعد نحو 2 كم عنهما، وتقع هذه الكتل في منطقة حرش الخالدية التي تشكّل جزءاً من "جبل الأحلام" المطل على مدينة عفرين من جهة الشرق، وبحسب المعلومات الواردة فسوف يتم التوسع في بناء المساكن العسكرية لتشمل كامل الجبل حتى تغدو مدينة موازية لعفرين وتفصل ما بين مناطق السيطرة المختلفة.

5. المخطط الهندسي لـ"المشروع السكني":

حصلت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" على وثيقة حصرية تظهر المخطط الهندسي لإحدى "المشاريع" التي يتم التخطيط لبنائها، حيث تمّ بالفعل انهاء بناء جزء من القرية/التجمع السكني المقرر بناءه على مساحة نحو 12 هكتار في منطقة "جبل الأحلام"، وبحسب المخطط فإن المساحة الإجمالية للمشروع بلغت 122533 متراً مربعاً، ويقع كله في المنطقية الحرجية التي تشكل جزاً واسعاً من الغطاء النباتي في منطقة عفرين.

ففي أواخر عام 2020، قامت شركة الفرات للتجارة والمقاولات[1] بوضع المخطط الهندسي وإجراء الدراسة الميدانية للمشروع بناء على توجيهات من المجلس المحلي لمدينة عفرين، الذي طلب ذلك بناء على أوامر من والي عفرين (والي ولاية هاتاي التركية: رحمي دوغان - Rahmi Doğan) وفق أحد المصادر التي تحدثت معها "سوريون"، وتم تقسيم المشروع إلى ثلاث كتل سكنية ويضم مدرستين ومسجدين ونقطة طبية ومخفر شرطة وست حدائق وعدة آبار مياه وخزان مياه رئيسي.

[1] علمت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّ شركة "الفرات للتجارة والمقاولات"، تقوم بتقديم خدمات هندسية ودراسة مشاريع لصالح المجلس المحلّي الذي تمّ إنشاؤه من قبل تركيا، ولم تستطع "سوريون" العثور على أي معلومات متعلقة بهذا الشركة من المصادر المفتوحة.

رحمي دوغان: مواليد العام 1969 في سيفاس (Sivas) مركز (Anatolia). شغل العديد من المناصب الحكومية في تركيا، منها نائب محافظ منطقة كلّس، ورئيس قسم إدارة المحافظات في وزارة الداخلية التركية. تمّ تعيينه حاكماً/والياً لمنطقة هاتاي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 202 بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وهو المرسوم الذي أقال 21 والياً وعيّن 39 حاكماً جديداً.

كما قام المجلس المحلي لمدينة عفرين بحسب الوثيقة ذاتها، بتوجيه شركة الكهرباء لتخديم المنطقة، كما قام بتمديد شبكتي المياه والصرف الصحي مع محطة معالجة لمياه الصرف التي يفترض أن تخدم الأراضي الزراعية المجاورة، إضافة إلى تعبيد الطرقات الداخلية والطرقات المؤدية لها كونها منطقة وعرة.

وبحسب المخطط الهندسي، فقد تم تخصيص مساحة 400 متر مربع لكل وحدة سكنية تتألف من ثلاث غرف مع المرافق وخزان مياه خاص، وبحسب الشهادات التي حصلت عليها "سوريون" فإن المشروع سيضم 5000 وحدة سكنية/منزل، تم بالفعل الانتهاء من بناء وتسكين 1000 منزل منه، حيث أن العمل قد بدء بالمشروع خلال عام 2020 ومازال مستمراً لحين إعداد هذا التقرير، وتبعد الكتلة الأولى عن الكتلتين الثانية والثلاثة نحو 30 كم جنوباً.

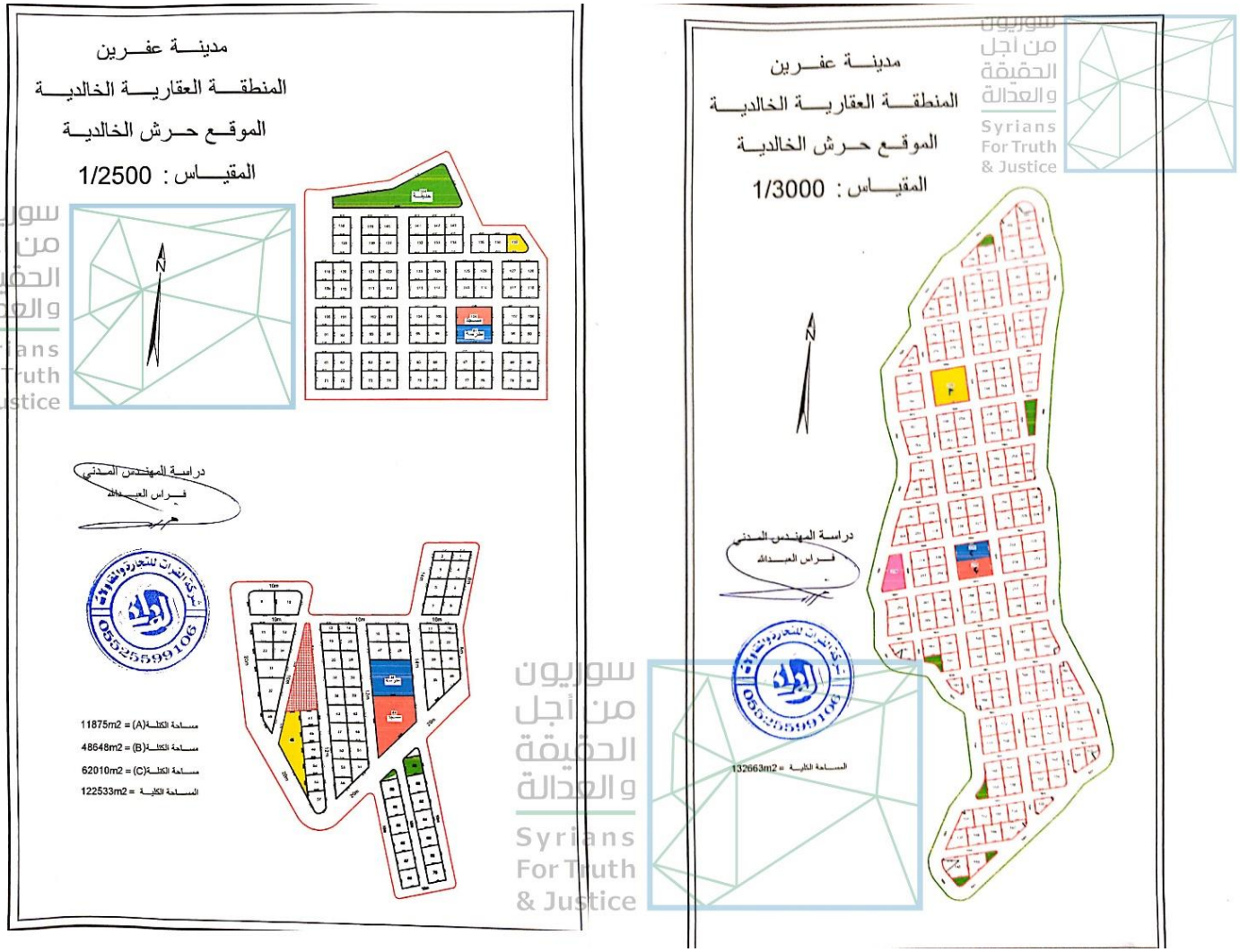

صورة رقم (5 و 6) - المخطط الهندسي للكتل السكنية الثلاث ضمن مشروع (حرش الخالدية/جبل الأحلام) الذي أعدته شركة "الفرات للتجارة والمقاولات" بناء على طلب المجلس المحلي لمدينة عفرين. المصدر: سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

زوّد مصدرٌ مدني زار المكان "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بصور حيّة للمشروع (الكتل الثلاث المذكورة أعلاه) أظهرت بناء بعض المرافق وبناء أسوار لتحديد عدة منازل، ويعود تاريخ الصور للأشهر الأخيرة من العام 2021 ، وأشار المصدر بأن عمليات البناء تقدمت مؤخراً بشكل كبير على الأرض عما هو في الصور المرفقة. (تمّ مقاطعة الصور التي زودنا فيها المصدر مع الصور التي قام بتصويرها الباحث الميداني لدى لسوريون خلال شهر تموز/يوليو 2021، وذلك من أجل التحقق من المكان الجغرافي بشكل دقيق).

خبير التحقق الرقمي تمكّن من تحديد الموقع الدقيق لهذه الكتل الثلاث استناداً إلى الصور التي حصلت عليها "سوريون"، وقام بربطها ومقارنتها مع صور الأقمار الاصطناعية التي أظهرت وجود شروع بعمليات بناء (مرحلة وضع الأساسات) وأظهرت أيضاً الجزء المكتمل منه.

صورة رقم (7) – إحدى الصور الخاصة "بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، التي تُظهر المراحل الأولية لتقسيم الأراضي على المقاتلين وعائلاتهم.

صورة رقم (8) – ربط صور الأقمار الاصطناعية السابقة بالصور الحيّة.

صورة رقم (9) – صورة أخرى خاصّة "بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة" تُظهر المراحل الأولية لتقسيم الأراضي على المقاتلين وعائلاتهم.

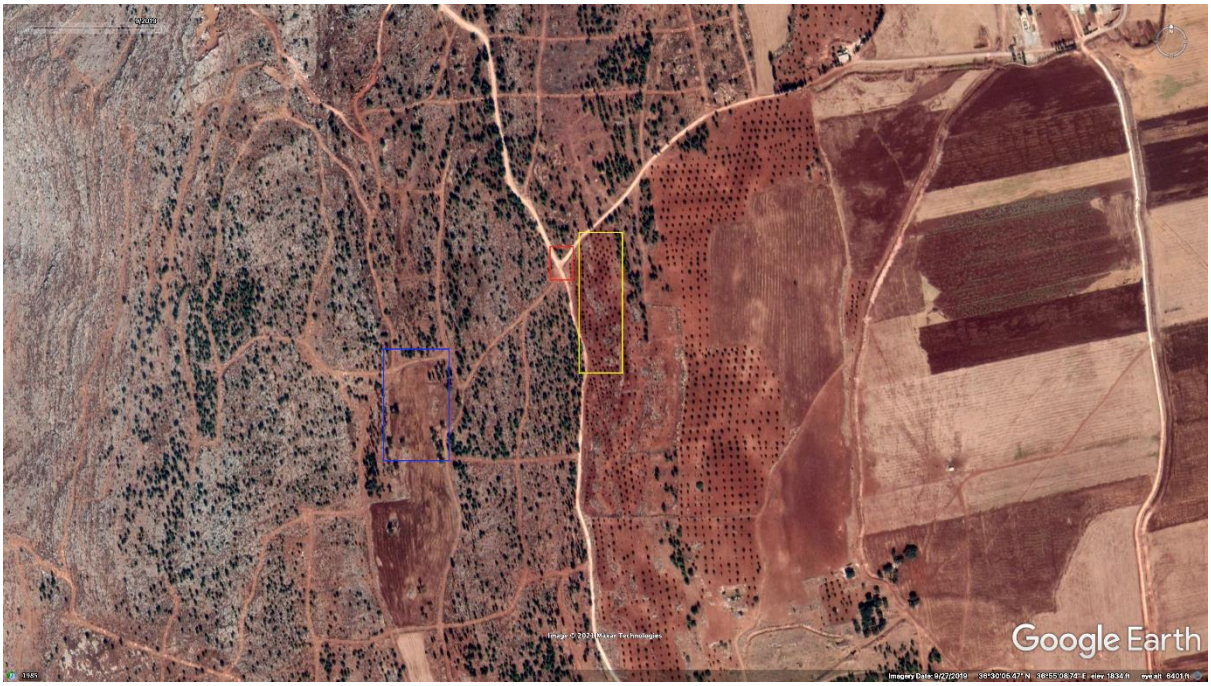

صورة رقم (10) – ربط صور الأقمار الاصطناعية السابقة بالصور الحيّة.

صورة رقم (11) – صورة أخرى خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تُظهر المراحل الأولية لتقسيم الأراضي على المقاتلين وعائلاتهم.

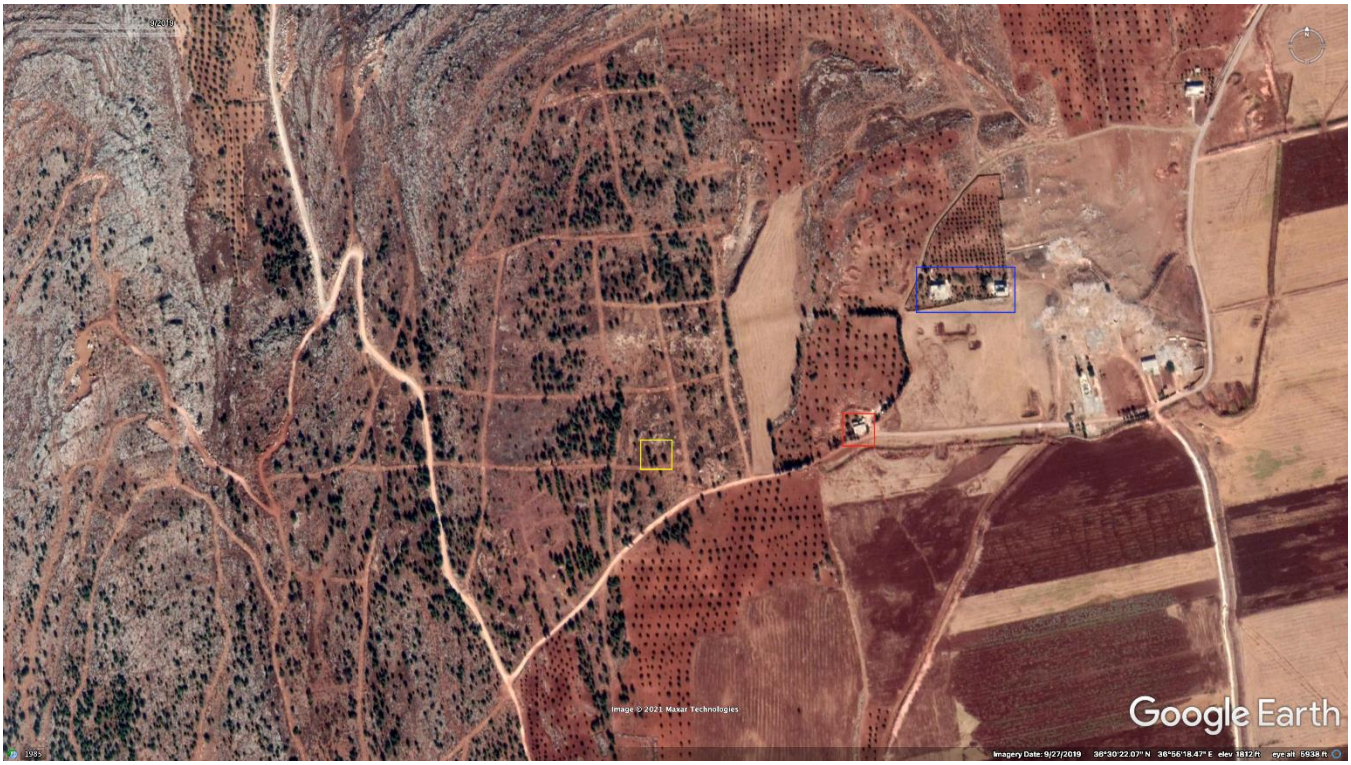

صورة رقم (12) – ربط صور الأقمار الاصطناعية السابقة بالصور الحيّة.

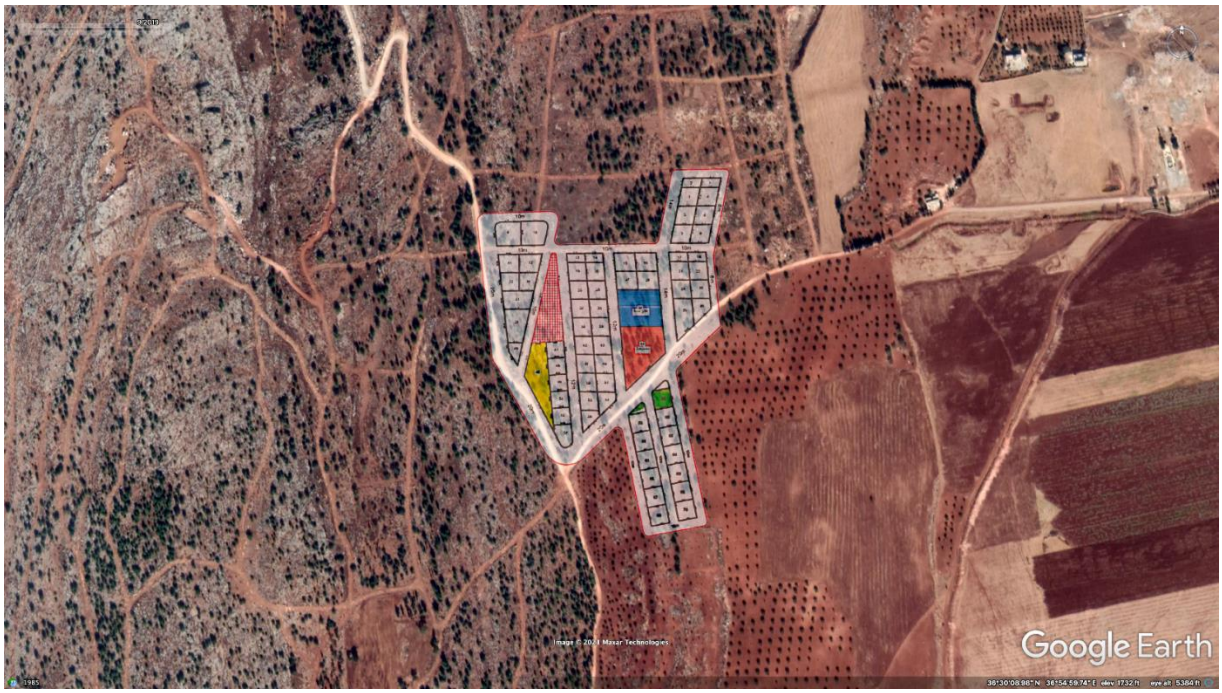

صورة رقم (13) – استناداً إلى الصور الحيّة التي تمّ الحصول عليها من المصدر، إضافة إلى المخطط الهندسي، تمّ دمج المخطط من قبل خبير التحقق الرقمي لدى "سوريون" مع صورة أقمار اصطناعية للدلالة على مكان إحدى الكتل السكنية بشكل أدقّ.

6. المستفيدون وآلية توزيع الأراضي:

أ. الفئات المستفيدة:

بحسب المعلومات التي حصلت عليها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" من عدة مصادر أجرت مقابلات معها، منهم أشخاص مطلعين بشكل مباشر على سير المشروع، فإن المستفيدين من مشروع "جبل الأحلام" انقسموا إلى فئتين أساسيتين، الفئة الأولى وتشكّل أكثر من 70 % من مجموع المستفيدين، وهم المقاتلون في فصائل المعارضة وعائلاتهم. أمّا الفئة الثانية، فهي تشكّل أقل من 30 % من المستفيدين، منهم أيضاً مقاتلون سابقون (مع عائلاتهم) تركوا الفصائل بعد خروجهم/نزوحهم من المناطق التي كانوا يسيطرون عليها في مناطق سوريّة مختلفة، ونازحين مدنيين مختلفين من مناطق سورية عديدة.

لشرح آلية توزيع الأراضي، تدرج "سوريون" مقتبس من شهادة أحد الأشخاص المطلعين، حيث قال في شهادته ما يلي:

"بعد عملية التسجيل على الأراضي التي جرت، قام الشرعيون وقادة الفصائل بعملية انتقاء واختيار العائلات التي حصلت بالنهاية على مساحة 400 متر مربع لكل عائلة، واختير معظم الأشخاص من عناصر الفصائل، مع بعض المدنيين، بهدف صبغ عمليات الإسكان بصبغة مدنية وإخفاء الفصائلية، حتى لا يكون هناك حرج على المنظمات الدولية والمحلية الخيرية في تقديم الدعم أو البناء."

أيضاً، تحدثت "سوريون من أجل الحقيقة" مع نازح مدني من ريف دمشق، فضّل استخدام اسم "أبو نبيل" عوضاً عن اسمه الحقيقي، وهو أحد الأشخاص الذين حصلوا على قطعة أرض بمساحة 400 متر مربع في "جبل الأحلام" بعد قيامه بالتسجيل لدى أحد الشرعيين في فصيل "**حركة أحرار الشام الإسلامية**"، وبحسب المصدر فإن المستفيدين من المشروع هم من المقاتلين؛ سواء أكانوا مقاتلين سابقين أم حاليين إضافة إلى عدد من المدنيين ممكن كانوا يعملون قبل النزوح/التهجير ضمن المجالس المحلية والمنظمات الإغاثية وغيرها. أيّ أننا لا نتحدث عن "قدرة مدني عادي" الحصول على منزل في هذا المشروع.

ب. آلية توزيع الأراضي:

بموجب الاجتماعات التي عقدها "محمد الخطيب" الشرعي في فصيل "الجبهة الشامية" مع شرعيي الفصائل والممثلين عن الأشخاص الراغبين بالاستفادة من المشروع، قام قائد الجبهة الشامية "مهند خلف" بتحديد مساحة 400 متر مربع لكل عائلة، وقام بتحديد مساحة من الأرض (تم تسميتها كتلة) خاصة بكل فصيل، وقام أيضاً بتخصيص مساحة للأشخاص المدنيين الذين لم يرغبوا بالانضمام إلى كتل الفصائل، كما تم تخصيص كتل أخرى للمنظمات الإغاثية التي ترغب ببناء مساكن دائمة مثل "شام الخير الإنسانية".

المصدر "أبو نبيل" شرح كيف بدأت عملية التسجيل على الأراضي وكيف حصل على قطعة الأرض الخاصة به، وأوضح أن هذه الطريقة اتّبعت من قبل معظم الفصائل والمستفيدين المشاركين في المشروع، حيث قال في حديث "لسوريون" ما يلي:

"من خلال إحدى مجموعات المحادثة في تطبيق (واتسآب) الخاصة بأبناء منطقتي، أرسل أحد الشرعيين في حركة أحرار الشام مقاطع صوتية وشرح فيها بشكل مطوّل المشروع، وأخبرنا أنه تم تحديد يوم من أجل معاينة الأراضي بحال أردنا الذهاب وأنهم سوف يتكفلون بموضوع المواصلات كون الأرض بعيدة، وذهبنا إلى الموقع، كان الطريق وعراً جداً وكانت أعمال تمهيد الطريق قد بدأت بالفعل."

وتابع المصدر:

"بعد المعاينة اتفقنا على التسجيل وقام الشرعي بتسجيل أسمائنا وخيرنا بين أن يقوم بإجراء قرعة لتخصيص الأرض أو أن نتفق كمجموعات وجيران، وهذا ما حصل، وقام بتخصيص لكل عائلة 400 متر مربع، بشرط أن يقوم المستفيد على الفور ببناء سور حول المساحة الخاصة به وذلك خلال مهلة أربع أيام وإلا سوف يتم سحب الأرض منه، وقمت مع جيراني بشراء مواد البناء وقمنا بتسوير الأراضي المخصصة لنا."

تتوافق شهادة "أبو نبيل" مع الصور الحيّة التي حصلت عليها "سوريون" من منطقة المشروع، والتي تُظهر تقسم المكان إلى مناطق محددة تمهيداً للبناء عليها. (نظر الصور رقم: 7 و 9 و 11 وأيضاً صور الأقمار الاصطناعية القادمة).

7. صور أقمار اصطناعية حديثة تكشف المساحة الفعلية للتجمّع السكني في "جبل الأحلام":

أظهرت صور أقمار اصطناعية حديثة مأخوذة في شهر آذار/مارس 2022، حصلت عليها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بشكل حصري، وجود بعض الكتل السكنية التي ظهرت في المخطط التنظيمي (الصورة 13)، إضافة إلى وجود مئات من المنازل والكتل السكنية الفردية التي تمّ بناؤها على الجبل، والتي احتلها المقاتلون وعائلاتهم.

وبهذا يكون المقاتلون وعائلاتهم قد حصلوا على أكثر من نسبة 70 بالمئة من المنازل الداخلة في "المخطط التنظيمي"، إضافة إلى مئات المساكن الفردية المتناثرة على الجبل والتي تمّ توزيعها من قبل رجال الدين/شرعيي الفصائل.

صورة رقم (14 و 15) – صور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية، تُظهر إحدى الكتل السكنية التي تمّ بناؤها في مستوطنة جبل الأحلام (قرية كويت الرحمة).

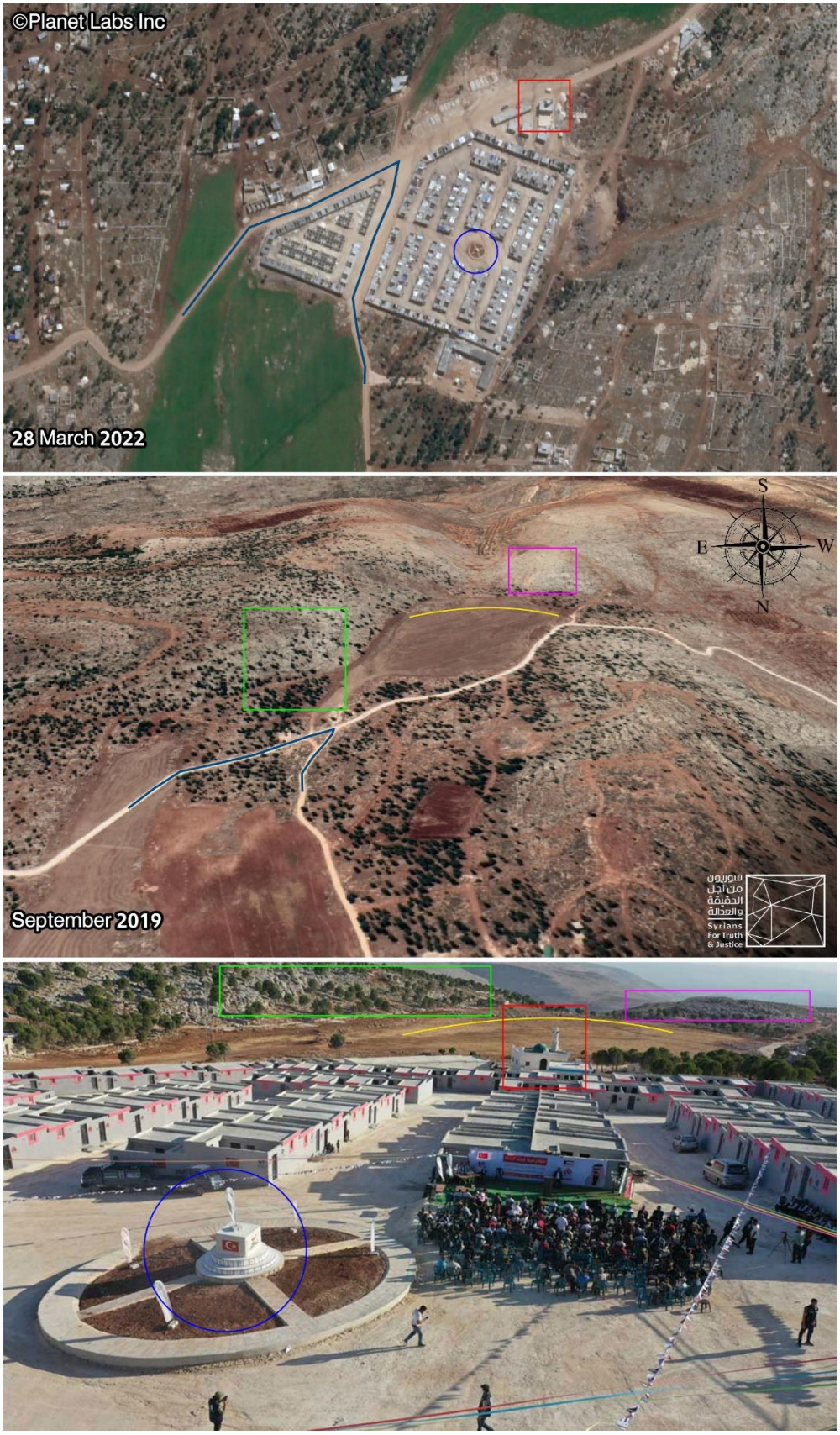

صور رقم (16 و 17 و18) – ثلاث صور تُظهر قرية "كويت الرحمة" التي تمّ بناؤها على سفح "جبل الأحلام"، كجزء من التجمّع السكني.

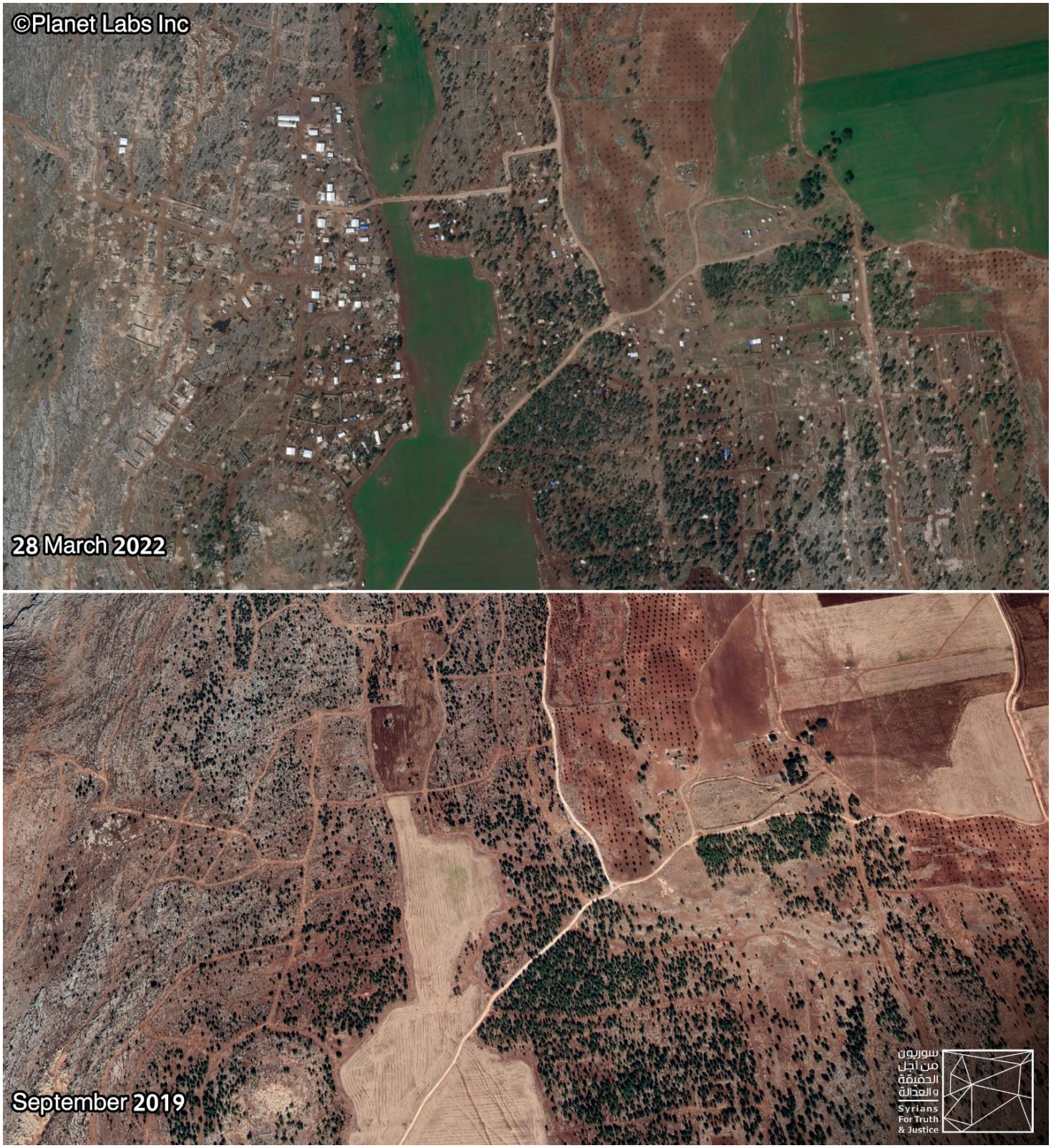

صورة رقم (19 و 20) – صور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية، تُظهر عدد من المنازل التي تمّ بناؤها في مستوطنة جبل الأحلام.

صورة رقم (21 و 22) – صور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية، تُظهر عدد من المنازل التي تمّ بناؤها في مستوطنة جبل الأحلام.

صورة رقم (23 و 24) – صور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية، تُظهر عدد من المنازل التي تمّ بناؤها في مستوطنة جبل الأحلام.

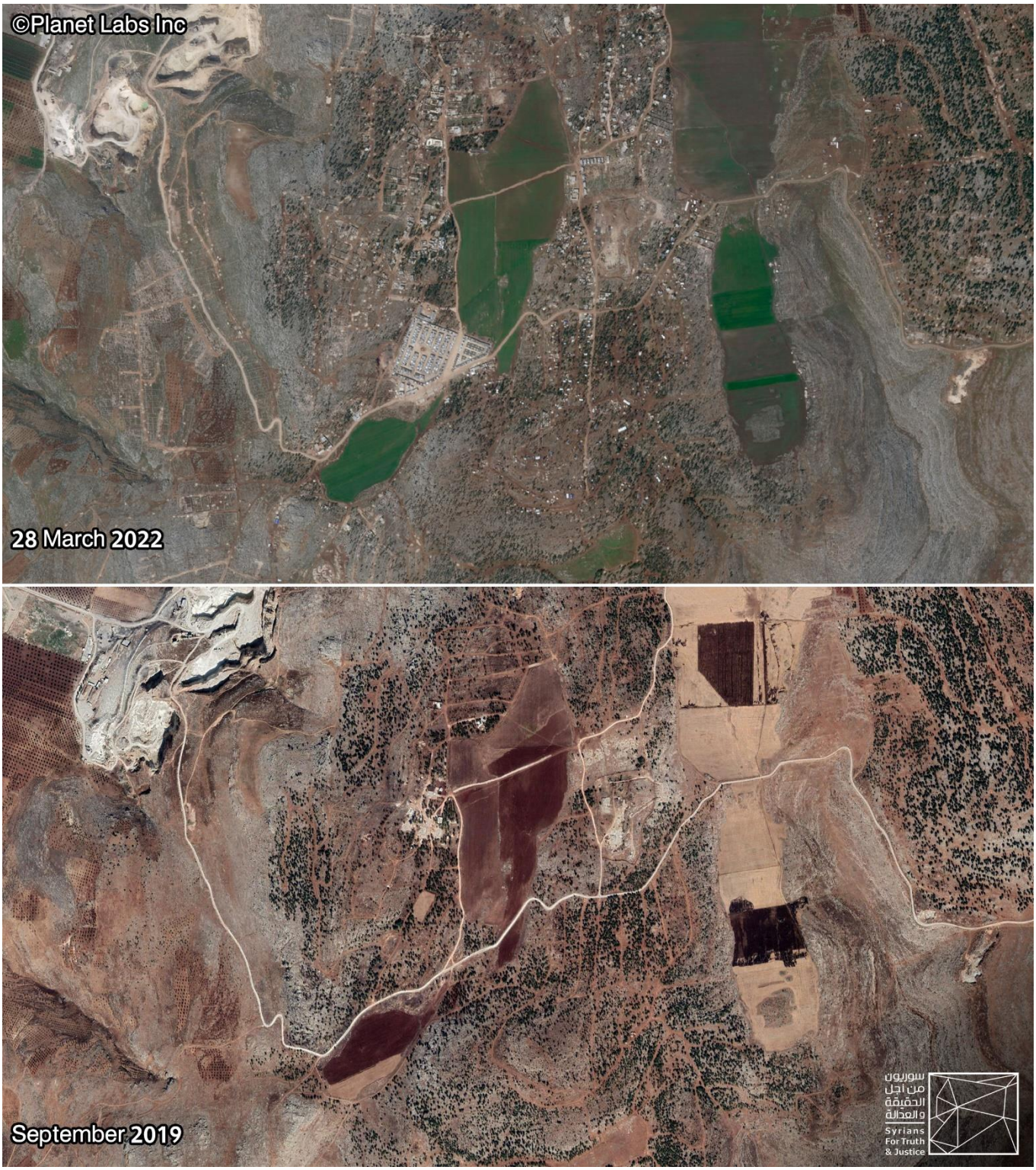

صورة رقم (25 و 26) – صور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية، تُظهر جزءاً من جبل الأحلام والمساكن يلي تمّ بناؤها.

صورة رقم (27 و 28) – صور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية، تُظهر جزءاً من جبل الأحلام والمساكن يلي تمّ بناؤها.

8. دور الوالي التركي والمجلس المحلي لعفرين في المشروع:

بحسب عدّة مصادر موجودة في مدينة عفرين، تمّ إجراء مقابلات معها لغرض هذا التقرير، فقد اجتمع "مهند الخلف" قائد "الجبهة الشامية" مع الوالي التركي (والي ولاية هاتاي) في أوائل عام 2020، وعرض عليه مشروع بناء المنازل في جبل الأحلام.

لاحقاً، وحين حدثت اجتماعات جديدة ما بين فصائل المعارضة السورية المسلحة والسلطات التركية، وإنشاء "لجنة ردّ المظالم" وطرح مشكلة الاستيلاء على منازل سكان مدينة عفرين، عاود "مهند الخلف" طرح فكرة مشروع جبل الأحلام لتكون حلاً للمشكلة، وحصل وقتها على موافقة السلطات التركية والإذن بالمباشرة بالتنفيذ.

وأكد المصدر أن جميع الأوامر التي أصدرها الوالي التركي بخصوص جبل الأحلام هي أوامر شفهية، ويبدو أنّها كانت بمعرفة سلطات أعلى في الحكومة التركية، وأضاف المصدر:

"من المستحيل أن تعثر على ورقة تحمل توقيع الوالي التركي أو الاستخبارات حول جبل الأحلام، كل الأوامر وصلت للمجلس المحلي بشكل شفهي، لذلك تجد أن المجلس المحلي يرفض إعطاء التخصيصات (ورقة تمنح من المجلس المحلي تحدد المساحة المحددة للبناء دون القدرة على التصرف بالأرض) ولا يوقع على أي ورقة بسهولة."

كما أسلفنا سابقاً، فلم توثّق "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أي عمليات إخلاء كاملة وجماعية لأيّ من المنازل التي كان قد تمّ الاستيلاء عليها من مقاتلين تابعين لفصائل الجيش الوطني السوري. بل على العكس، فقد تمّ رصد عدّة حالات لمقاتلين قاموا بتأجير المنازل التي استولوا عليها في عفرين لأشخاص آخرين، بعد انتقالهم إلى التجمع السكني في منطقة جبل الأحلام، أي أنّ معظم تلك المنازل التي تم الاستيلاء عليها، لم تعد إلى أصحابها الأصليين بأي حال من الأحوال.

أما فيما يخصّ إجراءات الملكية والترخيص لدى المحلي في مدينة عفرين، وبحسب المصادر التي تحدّثت إليها سوريون، فقد تولّى كل فصيل وصاحب كتلة استخراج "أوراق تخصيص" من المجلس تؤكد بشكل ما أنه استلم قطعة أرض بمواصفات محددة وقام بإنشاء بناء سكني عليها، إلا أن المجلس المحلي يرفض إعطاء هذه الورقة دون موافقة من الوالي التركي بشكل مباشر.

"ورقة التخصيص" هذه تخول مالكها بالقيام بعملية بيع وشراء والبناء فقط دون الأرض، فهي تثبت ملكيته للبناء أما مليكة الأرض فتبقى للمجلس المحلي كونها بالأصل أملاك للدولة السورية. إنّ هذا الوضع القانوني مماثل إلى حدّ كبير لوضع مساكن المزة 86 وعش الورور في أطراف العاصمة السورية دمشق.

أحد مالكي شركة تعهدات تعمل في حالياً في "جبل الأحلام"، في حديث مع "سوريون من أجل الحقيقة" أن المجلس المحلي لم يكن له أي دور فعلي وحقيقي في المشروع إنما تم اتخاذ القرار من قبل قادة الفصائل والسلطات التركية، حيث أعطى الوالي أومر شفهية فقط لرئيس المجلس بالتوقيع على "ورقة تخصيص" لجزء من الكتل المنشئة وليس جميعها. وتابع الشاهد:

"قام الوالي التركي بمنح ترخيص الكتل المخصصة للجبهة الشامية بسرعة، وذلك بالطبع بسبب مركزه وعلاقته مع كبار التجار في الشمال الذين لهم كلمة مسموعة عند الوالي، لكن بالأصل الأمر موافق عليه مسبقاً من السلطات التركية الأخرى، والمجلس المحلي هو أداة لتنفيذ الأوامر التي يتلقاها وكلها أوامر شفهية".

وبحسب أحد المصادر فقد بلغ عدد التخصيصات التي منحها المجلس في جبل الأحلام نحو 1000 تخصيص بينها 400 فقط منحت لمدنيين وهي التي تم بناؤها عبر منظمة "شام الخيرية/الإنسانية"، أما باقي التخصيصات وهي 600 تم منحها للكتل المخصصة لعناصر فصيلي "الجبهة الشامية" و"فرقة الحمزة".

في الوقت الراهن، يرفض المجلس المحلي لمدينة عفرين منح المدنيين تراخيص أو "ورقة تخصيص" في جبل الأحلام، ويطلب من المدنيين الحصول على استثناء مباشر من الوالي التركي، وهو ما وصفه بعض المدنيين "بالأمر المستحيل"، وحول هذا الأمر قال أحد الأشخاص الذين حصلوا على قطعة أرض في جبل الأحلام:

"رغم حصولنا على قطعة أحرض عبر حركة أحرار الشام، ورغم أن المجلس المحلي قد قام بتخديم المنطقة ومد شبكة مياه وقمنا بشراء خط المياه ووصل عداد من المجلس ذاته، إلا أن المجلس رفض منحنا ورقة التخصيص وطلب منا الحصول على استثناء من الوالي."

وتابع الشاهد:

"انا وجيراني نحتاج هذه الورقة من أجل الحصول على مساعدات الإعمار التي تقدمها منظمة IHH لكي نبدأ بناء المنازل، ولكن المجلس لا يعطينا إياها رغم أنه أعطانا عداد مياه وحصلنا بالفعل على الأرض وقمنا ببناء السور!، بالمقابل هناك بعض معارفي قاموا بالبناء على نفقتهم دون مساعدات من أي جهة ولم ينتظروا الحصول على هذه الورقة".

أحد المصادر الذين تحدثت معهم "سوريون من أجل الحقيقة"، قال إن المكتب القانوني التابع للمجلس المحلي لمدينة عفرين، رفض بشكل صريح أثناء لقاء معهم منح أي أوراق تفيد بملكية الأرض أو حتى تخصيصها، ونقل عن أحد موظفي المكتب القانوني قوله:

"إن هذا الأمر ليس قانونياً أبداً والأرض هي مشاع ولم تخصص للسكن، نحن أعطينا الموافقات بسبب الضغط من الوالي."

أيضاً، أحد المستفيدين من المشروع وهو "إمام مسجد" كان قد استلم قطعة أرض وقام ببنائها والسكن فيها، قال "لسوريون من أجل الحقيقة" أن الوالي التركي قام بتسريع عملية البناء في المنطقة وتخديمها من أجل تشجيع الناس على الانتقال إلى المنطقة، وأضاف ما يلي:

"أمر الوالي منظمات إغاثية وخيرية ببناء المدارس وقام أيضاً بتوجيه مؤسسات التربية بتوظيف المعلمين وبدء الدوام المدرسي، أيضاً قام وقف الديانة التركي بتوجيه المنظمات لبناء مساجد وقام بتعين إمام وخطيب ومؤذن لكل مسجد، علاوة على ذلك قامت شركة كهرباء عفرين بالتجهيزات لمد خطوط الكهرباء إلى المنطقة، أيضاً قامت الشرطة المدنية بتخصيص دوريات للمنطقة للمنع سرقة مواد البناء الموجودة بكثرة هناك."

بالنظر إلى تاريخ بدء تنفيذ المشروع في أوائل عام 2021، وإلى الوضع الراهن والمرحلة التي وصل إليها، حيث تم إسكان ألف عائلة بالفعل والانتهاء من تقديم كل الخدمات المذكورة، والأعمال التي ما تزال تجري حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في شباط/فبراير 2022، كل هذه التطورات التي حصلت خلال عام واحد في المنطقة لم تكن لتحصل لولا موافقة أصحاب القرار وسلطات الأمر الواقع، ولا سيما الأمور الخدمية من مياه وكهرباء والتربية التي ترتبط مباشرة بالمؤسسات التركية والتي يكون فيها رئيس/مدير تركي مباشر أساساً.

9. دور الفصائل والمجموعات المسلّحة:

أظهرت عمليات البحث التي قامت بها "سوريون من أجل الحقيقة" تورط تسعة فصائل بشكل أساسي في عملية بناء المساكن الدائمة للمقاتلين وعائلاتهم في جبل الأحلام، وتراوح عدد الحصص/الأراضي التي حصل عليها كل فصيل بين 60 و240 قطعة أرض مساحة كل واحدة منها 400 متر مربع، في حين بلغ عدد التخصيصات التي منحها المجلس المحلي لفصيلي "الجبهة الشامية" و"فرقة الحمزة" وحدهما 600 تخصيص. وكانت الفصائل التي حصلت على كتل للبناء في جبل الأحلام كالتالي:

1- جيش الإسلام: بلغ عدد العائلات المستفيدة نحو 150 عائلة، من ضمنها عائلات تنحدر بشكل أساسي منطقة الضمير بريف دمشق وبلغ عددها 60 عائلة، والقسم الآخر ينحدر من دوما ومناطق أخرى في ريف دمشق.
2- فرقة السلطان مراد: لم تتمكن "سوريون من أجل الحقيقة" من تحديد عدد العائلات المستفيدة عبرها بشكل دقيق، ولكن العائلات تنحدر بشكل أساسي من ريف حمص.
3- فرقة الملكشاه/ملك شاه: لم تتمكن "سوريون من أجل الحقيقة" من تحديد عدد العائلات المستفيدة عبرها بشكل دقيق، ولكن العائلات تنحدر بشكل أساسي من ريف حمص.
4- أحرار الشرقية: لم تتمكن "سوريون من أجل الحقيقة" من تحديد عدد العائلات المستفيدة عبرها بشكل دقيق، ولكن العائلات تنحدر بشكل أساسي من دير الزور.
5- جيش الشرقية : لم تتمكن "سوريون من أجل الحقيقة" من تحديد عدد العائلات المستفيدة عبرها بشكل دقيق، ولكن العائلات تنحدر بشكل أساسي من دير الزور.
6- فرقة الحمزة: لم تتمكن "سوريون من أجل الحقيقة" من تحديد عدد العائلات المستفيدة عبرها بشكل دقيق، ولكن العائلات تنحدر بشكل أساسي من حلب.
7- فرقة السلطان سليمان شاه/العمشات: لم تتمكن "سوريون من أجل الحقيقة" من تحديد عدد العائلات المستفيدة عبرها بشكل دقيق، ولكن العائلات تنحدر بشكل أساسي من منطقة القلمون الغربي بريف دمشق وريف حماه.
8- الفرقة التاسعة: لم تتمكن "سوريون من أجل الحقيقة" من تحديد عدد العائلات المستفيدة عبرها بشكل دقيق، ولكن العائلات تنحدر بشكل أساسي من ريف حماه.
9- الجبهة الشامية: لم تتمكن "سوريون من أجل الحقيقة" من تحديد عدد العائلات المستفيدة عبرها بشكل دقيق، ولكن العائلات تنحدر بشكل أساسي من مدينة حلب وريفها.

علاوة على ذلك، تقدم هذه الفصائل باستثناء فصيل "سليمان شاه/العمشات" أنوعاً عدة من الدعم للمقاتلين الحاصلين على قطعة أرض في جبل الأحلام، على سبيل المثال تم توجيه أشخاص مقربين من الفصائل لجمع تبرعات من شخصيات عربية خصوصاً في دولة الكويت، لدعم المشروع وبناء مسجد أو مدرسة أو حفر آبار مياه وتمهيد الطرقات، أيضاً قامت الفصائل بتوجيه أشخاص آخرين للتواصل مع المنظمات الإغاثية والخيرية لتسريع منح مساعدات الإعمار أو حتى المساعدات الغذائية الشهرية.

مصدر مقرّب من فصيل "جيش الإسلام" قال "لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة" إنّ كل فصيل يعتمد في إعمار الحصص المخصصة له على جمع تبرعات بشكل محلي أو من دول أخرى لاسيما دول الخليج العربي، كم أن لكل فصيل أشخاص يعملون ضمن المنظمات الإغاثية والخيرية المحلية، ويقوم هؤلاء بتوجيه المنظمات لدعم المشروع وهذه الشريحة التي تخص الفصيل، سواء عبر تقديم مساعدات مالية أو مواد بناء أو حتى مواد غذائية بشكل شهري، وحول الدعم الذي حصل عليه "جيش الإسلام" في جبل الأحلام قال المصدر ما يلي:

"لقد قام قائد الجبهة الشامية بعرض الخريطة علينا وطلب منا اختيار أي كتلة أرض نرغب بالبناء عليها، لكن نحن رفضنا كفصيل لأننا سبق أن أقمنا تجمعاً في منطقة سوسان قرب مدينة الباب وحصلنا حينها على تمويل لكامل المشروع من الكويت، لكن كان هناك بعض الأفراد وهم مجموعة تعتبر صغيرة أرادوا السكن في جبل الأحلام، لذلك قدمنا لهم الدعم بالمرافق وجمعنا التبرعات لبناء مسجد ومدرسة وآبار مياه، لكن لم نقم بمساعدتهم ببناء المنازل لأنهم رفضوا الإقامة في المنازل التي تم بناؤها في منطقة سوسان بداية."

من جانبه، قال قيادي في فصيل "السلطان سليمان شاه/العمشات" أن "أبو عمشة" رفض تقديم أي مساعدة للعناصر الذين أرادوا السكن في جبل الأحلام، حيث قال:

"لقد رفض أبو عمشة تقديم أي دعم لهؤلاء المقاتلين رغم أنهم طلبوا منه التوسط لهم لدى المنظمات لمنحهم المساعدات، وقد قال لهم بشكل واضح وصريح: أنا أعطيتكم منازل جاهزة ومفروشة في شيخ الحديد وتمّ تخديمها بكل شيء وأنتم أردتم الخروج، فاذهبوا وتدبروا أمركم بنفسكم."

تجدر الإشارة إلى أن المنازل التي تحدث عنها "أبو عمشة" في ناحية شيخ الحديد تعود مليكتها للأهالي الكرد الأصليين وقم قام الفصيل بالاستيلاء عليها واستثمارها، وطرد سكانها.

10. دور المنظمات الإغاثية المحلية والدولية:

تفيد المعلومات التي جمعتها "سوريون من أجل الحقيقة" بأن منظمة الإغاثة الإنسانية التركية IHH متورطة بشكل أساسي في عملية توطين المقاتلين وعائلاتهم في "جبل الأحلام" وعفرين عموماً، وذلك عبر تقديمها مساعدات الإعمار لمقاتلي الفصائل وعائلاتهم ومساعدتهم على إكمال بناء منازلهم في جبل الأحلام، كما تفيد المعلومات أن منظمات أخرى مثل "جمعية شام الخير الإنسانية" و"الهيئة العالمية للإغاثة - إنصر" ومنظمات محلّية سوريّة، قامت هي الأخرى بالمساهمة بطرق عدة في عملية الاستيطان هذه، حيث قدمت تلك المنظمات مساعدات

غذائية شهرية لعائلات المقاتلين، وقامت بعضها ببناء مرافق عامة مثل مساجد ومدارس وتمهيد الطرق تساعد وتسهل على العائلات الانتقال إلى جبل الأحلام والعيش فيه. لقد جاء كل ذلك بأمر من الولي التركي الذي كان يعقد اجتماعات مع هذه المنظمات ويعطي الأوامر للمجلس المحلي في مدينة عفرين لتسهيل عمل تلك المنظمات.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ تقديم المساعدات من هذه المنظمات وخصوصاً مساعدات الإعمار التي تقدمها IHH كان وما زال مشروطاً بحصول صاحب الأرض على "ورقة تخصيص" من المجلس المحلي الذي يشترط بدوره الحصول على استثناء من الولي التركي مباشرة، وقد قام الوالي بالفعل بمنح نحو 600 استثناء كلها لمقاتلي فصيلي "الجبهة الشامية" و"فرقة الحمزة" في حين رفض منح الاستثناءات للمدنيين، في هذه المرحلة على الأقل، الأمر الذي يجعل مقاتلي الفصائل هم الفئة الوحيدة المستفيدة من المساعدات. كما أوضح مصدر آخر أن بعض تلك المنظمات مرتبطة بفصائل محددة وتنسق معها لتقديم المساعدات لعوائل مقاتليهم دون غيرهم عبر موظفين فيها مقربون من تلك الفصائل.

مصدر مسؤول في "جيش الإسلام" تحدث مع "سوريون من أجل الحقيقة" حول طبيعة مساعدات الإعمار التي تقدمها IHH وطريقة الحصول عليها، وقال ما يلي:

"بداية تشترط المنظمة أن تكون حاصلاً على ورقة التخصيص الصادرة عن المجلس المحلي، بحال حقق هذا الشرط تقدم لك مساعدة الإعمار وهي مواد بناء بقيمة 800 إلى 1000 دولار أمريكي تتألف من ألف حجر بلوك، نصف طن من الإسمنت، نوافذ وأبواب ألومينيوم عدد 2، شاحنة رمل وشاحنتا حصى."

وتابع المصدر:

"ربط المساعدة بورقة التخصيص التي يرفض المجلس منحها والتي تتطلب موافقة الوالي هو خطة قذرة من الفصائل وتحديداً الجبهة الشامية، حيث يريدون أن يحصل مقاتلوهم على المساعدات أولاً ومن ثم باقي الفصائل والمدنيين، خصوصاً أن تكلفة البناء ليست بمتناول الجميع، مجرد وضع سور حول قطعة الأرض يكلف حوالي 200 دولار أمريكي وهي تعادل راتب المقاتل لعدة شهور."

من جانبه، أحد المدنيين المستفيدين من المشروع ولكن لم يستطع الحصول على مساعدة الإعمار قال "لسوريون من أجل الحقيقة" ما يلي:

"هناك انتقائية كبيرة عند منظمات، مثلا هناك فصائل مقربة من منظمة İHH فرقة الحمزة، وحتى أن عدد جيد من السوريين العاملين فيها مقرب من الفصيل أيضاً، لذلك يتم تقديم التسهيلات، أيضاً هنالك منظمة محلّية أخرى تقدم مساعدات إغاثية وطبية تقوم بتخديم المنطقة التي تقع تحت نفوذ هذا الفصيل بشكل دائم، أما نحن أبناء ريف دمشق يتم تجاهلنا بشكل مقصود ويتم تأخير تجهيز منازلنا."

وتابع المصدر:

"من أجل تلافي انتقائية المنظمات، قمنا نحن المدنيون ضمن كتلة واحدة بعمل فرقة تطوع لبناء منازل بعضنا البعض دون الحاجة لنفقات كثيرة، استطعنا توفير أجور عمال البناء لأننا نعمل بأنفسنا، واستطعنا تأمين تكلفة مواد البناء دون مساعدة المنظمات."

حول المساهمة التي قامت بها المنظمات المذكورة في جبل الأحلام، قال مسؤول في إحدى المنظمات المحلية ما يلي:

"قامت IHH بتقديم مواد البناء ومازالت تقوم بذلك حتى الآن، أيضاً هنالك منظمة محلّية تقدم مساعدات إغاثية شهرية لعائلات مقاتلي فرقة الحمزة، أما باقي المنظمات فقد قاموا بتخديم المنطقة بالمرافق العامة وانتهى عملهم في المشروع، وكانت عبارة عن مسجد وبئر مياه ومعهدين لتحفيظ القرآن الكريم، أما منظمة شام الخير فقد بنت 400 منزل ونقلت مخيم نازحين إليها، في حين أن منظمة انصر قد وقعت مؤخراً على بروتوكول لبناء منازل ولم يبدأ العمل بعد".

11. الإطار القانوني:

أ. تركيا كقوة احتلال:

لكي يتم اعتبار الأرض محتلة وفق المفهوم القانوني التقليدي، يجب أن تكون "تحت سلطة جيش معاد".[2] لا يخضع تحديد وجود احتلال للتبرير أو الاستدلال الذي تجادله قوة الاحتلال بسبب الفصل الصارم بين قانون اللجوء للحرب (*jus ad bellum*) وقانون الحرب (*jus in bellu*)،[3] مثل جدليات الدفاع عن النفس أو محاربة الإرهاب. كما لا يخضع تحديد حدوث حالة الاحتلال لحرفية الوجود العسكري الشامل أو السيطرة العسكرية المباشرة والكلية، إنّما من خلال تفحص مستوى "السيطرة الفعالة التي تعكس مفهوماً تم تطويره بمرور الوقت في الخطاب القانوني المتعلق بالاحتلال لوصف الظروف والشروط لتحديد وجود حالة الاحتلال".[4] يمكن تطبيق اختبار العناصر الثلاثة لتحديد حالة الاحتلال على السلطة التركية والسيطرة الفعلية على الأراضي السورية ذات الصلة في هذا التقرير: القوات التركية موجودة دون موافقة الحكومة المحلية الفعلية القائمة وقت الغزو، تمارس القوات التركية سلطتها على المنطقة، والسيادة المحلية [الرسمية] غير قادرة على بسط سلطتها على هذه المنطقة.[5]

ب. تركيا كقوة احتلال بالوكالة:

على الجانب الآخر، من الثابت أيضاً أن تركيا تمارس الاحتلال بالوكالة من خلال سيطرتها "الشاملة" على الجهات المسلحة غير الحكومية الفاعلة في المناطق المعنية، والتي من خلالها تمارس تركيا سيطرتها الفعالة غير المباشرة على تلك المناطق كقوة احتلال، وذلك وفقاً للاستنتاج الذي أقرته المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا

[2] Art. 42, 1907 Hague Convention (IV) Respecting the Laws and Customs of War on Land and its Annex: Regulations Concerning the Laws and Customs on Land.
[3] ICRC (2017), *Commentary on the Second Geneva Convention: Convention (II) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces at Sea* [hereinafter ICRC Commentary on GC 2017], §322.
[4] Ibid. §323.
[5] Ibid. §326.

السابقة في قضية تاديتش.[6] من الثابت أنه لم يعد شرطًا جوهريًا أن تكون القوات الأجنبية موجودة فعليًا في المنطقة لإثبات السيطرة الفعلية لقوة الاحتلال على تلك المنطقة. يمكن ممارسة السيطرة الفعالة في الوقت الحاضر دون وجود عسكري مستمر، حيث يجب أن يكون التركيز على مدى السلطة التي تحتفظ بها القوات الأجنبية بدلاً من التركيز حصريًا على الوسائل التي تُمارَس بواسطتها بالفعل.[7] مع استمرار الوجود العسكري التركي و/أو سيطرتها الفعلية على الأرض مباشرة أو غير مباشرة من خلال سيطرتها الشاملة على الفصائل العسكرية والكيانات المدنية الأخرى الفاعلة في المنطقة، لا تزال تركيا خاضعة لالتزاماتها الدولية بموجب قانون الاحتلال.

ت. مسؤولية تركيا كقوة احتلال عن أفعالها وأفعال وكلائها:

هذا الواقع المعزز بالعديد من التقارير الحقوقية والأممية،[8] يضع تركيا كقوة احتلال أمام موجباتها القانونية تجاه الأراضي المحتلة وسكانها بشكل كامل سواء فيما يتعلق بممارساتها المباشرة أو غير المباشرة عبر "وكلائها" من الفصائل المسلحة والكيانات الأخرى، عملاً – بالإضافة إلى القواعد النافذة من القانون الدولي للاحتلال – بأحكام مسؤولية الدول عن الأفعال الخاطئة دولياً، وخاصة المادة 8 حيث أنه عندما يكون الأشخاص أو الجماعات قد ارتكبوا أفعالًا تحت السيطرة الفعلية للدولة، فسيظل شرط إسناد هذه الأفعال مستوفيًا حتى لو تم تجاهل تعليمات معينة.[9] وبكلمات أخرى، فإن دولة الاحتلال بحكم سيطرتها على تلك الجماعات، ليست معفية من ارتكاب الأخيرة انتهاكات للقانون الدولي بحجة عدم توجيه أوامر بذلك، أو توجيه أوامر بعدم القيام بذلك.

بعد تكريس مسؤولية الدولة التركية كقوة احتلال تجاه كل من الأراضي المحتلة وسكانها وكذلك أفعال الأفراد والكيانات – عسكرية كانت أم مدنية – الخاضعين لسيطرتها الشاملة، تنتفي الحاجة للمجادلة بخصوص انتهاك تلك الجهات لموجباتها القانونية، حيث يكون إسناد أفعالها قانونياً لدولة الاحتلال بالأساس. وعليه، سيتم تناول الواجبات القانونية على تركيا كدولة احتلال وما قد يرقى إلى انتهاكات من خلال مضمون هذا التقرير.

ث. إساءة حق قوة الاحتلال في الانتفاع من الممتلكات العامة:

تنص المادة 55 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية (لائحة لاهاي) على أنه "لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع". إلا أن ذلك يجب ألا يُقرأ بمعزل عن عدة قواعد وتقييدات أخرى منها أنه مع افتراض أن المحتل يمكن أن يمنح امتيازات لاستغلال حق الانتفاع بالممتلكات العامة من العقارات أو غير المنقولة، يجب ألا يتجاوز هذا الامتياز مدة الاحتلال العسكري،[10] وذلك لأن الأصل هو اعتبار الاحتلال حالة مؤقتة ويجب ألا تتحول إلى الأمر الواقع المستدام.

---

[6] ICTY, Tadić Trial Judgment, 1997, §584.

[7] ICRC (2017), *Commentary on the Second Geneva Convention: Convention (II) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces at Sea* [hereinafter ICRC Commentary on GC 2017], §331.

[8] انظر على سبيل المثال وليس الحصر: سوريا: يجب على تركيا وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الموالية لها والقوات المسلحة التركية ذاتها في عفرين. منظمة العفو الدولية. 2 آب/أغسطس 2018. (آخر زيارة للرابط: 1 أيار/مايو 2022).
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/syria-turkey-must-stop-serious-violations-by-allied-groups-and-its-own-forces-in-afrin/

[9] United Nations, Report of the International Law Commission, UN Doc. No. A/56/10, at 48.

[10] Yoram Dinstein (Ed.), Israel Yearbook on Human Rights, Volume 13 (1983), pp. 52-89.

إن منح ما يسمى بـ"ورقة/أوراق التخصيص" وما ينتج عنه من امتياز البناء والسكن على الممتلكات العامة وما لذلك من أثر بعيد المدى يتجاوز قواعد الانتفاع المحدود الأجل من قبل الاحتلال وفقاً لما ورد أعلاه. علاوة على ذلك، فإن هذه الآلية وكيفية تأطيرها على مستوى القانون المحلي في الوقت الحالي وفي المستقبل نتيجة واقع استدامة هذا الانتفاع يخالف جوهر المادة 43 من لائحة لاهاي التي تلزم قوة الاحتلال باحترام القوانين الوطنية القائمة إلا في حالة الضرورة القصوى، وذلك عطفاً على الفقرة الأولى من المادة التي تفرض على قوة الاحتلال ممارسة سلطتها بما هو في صالح المنطقة المحتلة وسكانها المحميين بموجب القانون الدولي الناظم للاحتلال.

ج. مخالفة شروط قانون الاحتلال بخصوص الإجراءات القانونية والميدانية:

بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة الاحتلال ملزمة بألاّ تقوم بأية إجراءات ميدانية أو قانونية تؤدي إلى تفاقم معاناة أو سوء حالة السكان المحليين، وأية تغييرات من هذا النوع يجب أن تهدف إلى تعزيز تمتع السكان المحليين بالحماية الممنوحة لهم وفقاً لأحكام القانون الدولي.[11] نظراً إلى أن قوة الاحتلال التركي ووكلاءها يستهدفون بهذه الإجراءات تحقيق المنفعة لأفراد ومجموعات معينة ليست من السكان المحليين للمنطقة المحتلة، لا يمكن أن يتم تبرير تلك الإجراءات باعتبارها متناسبة وجوهر المادة 43 من لائحة لاهاي والمادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة. إن تخصيص المنفعة من الملكية العامة للمنطقة المحتلة بفئة محددة دون سواها، وهي فئة بطبيعة الحال تمثل وكلاء قوة الاحتلال، ممكن أن يرقى لجريمة النهب كون هذه الانتفاع ليس بهدف تحقيق المنفعة العامة للسكان المحليين.

ح. مؤشرات التغيير الديموغرافي:

على الرغم من عدم وجود سابقة قانونية أو قضائية تتعلق بتناول مفهوم "المستوطنات" و"الاستيطان" خارج نطاق نقل سكان دولة الاحتلال إلى المناطق المحتلة، إلا أن بعض الممارسات في سياقات أخرى قد تتقاطع مع الحقائق التي يعرضها هذا التقرير. لقد قامت إندونيسيا خلال احتلالها لتيمور الشرقية بعمليات منظمة لنقل وتوطين مواطنين اندونيسيين في تيمور الشرقية التي اعتبرتها اندونيسيا جزءاً منها. وعلى الرغم من عدم وجود اعتراف دولي بالفرضية الإندونيسية، إلا أن هذه الظاهرة لم تستوفِ حقها ولم يتم تناولها من زاوية القانون الدولي للاحتلال.

أن المقاربة المشابهة إلى حد كبير بحالة عفرين عموماً و"جبل الأحلام" خصوصاً يمكن تحديدها في ممارسات حزب البعث في العراق وفي سوريا ضد الكرد وغيرهم من الأقليات خلال العقود الماضية، مع الفارق الماثل أن السلطات المرتكبة لأفعال التهجير والإحلال والتغيير الديموغرافي لم تكن سلطة احتلال كما هو الحال في القضية موضوع التقرير. فلا يمكن تناول قضية "جبل الأحلام" بمعزل عن الممارسات السابقة التي أدت إلى ترويع وتهجير السكان الأصليين.[12] إن فرض أمر واقع ديموغرافي جديد على المنطقة من خلال إجراءات التخصيص مترافقاً مع ممارسات

---

[11] ICRC (1958), *Commentary on the Fourth Geneva Convention: Convention (VI) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War* [hereinafter ICRC Commentary on GC 1958], p. 274.

[12] انظر على سبيل المثال: الإبادة الجماعية في العراق – حملة الأنفال ضدّ الكرد. منظمة هيومن رايتس ووتش. 1993. آخر زيارة للرابط (1 أيار/مايو 2022). https://www.hrw.org/reports/1993/iraqanfal/#Table%20of
أيضاً يمكنكم الاطلاع على أحد أوسع تقارير "سوريون" حول عمليات التغيير الديمغرافي التي قامت بها الحكومة السورية المتعاقبة في مناطق شمال شرق سوريا. سلب الوجود: سياسة "القوننة المقنّعة" كأداة للاستيلاء على الأملاك من قبل الحكومات المتعاقبة على سوريا. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020. (آخر زيارة للرابط: 1 أيار/مايو 2022). https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%84%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%ac%d9%88%d8%af-

التهجير السابقة و/أو المستمرة قد يرقى ليوازي جريمة النقل القسري للسكان وفقاً للمادة 7(1)(د) من ميثاق روما. مثل هذه المحاولات لتغيير التكوين العرقي للمنطقة بشكل دائم وصفت بأنها مخالفة للقانون الدولي من قبل لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، في قرار عام 1995 المتعلق بالبوسنة والهرسك حيث قالت: "**أي محاولة لتغيير أو دعم تكوين ديموغرافي متغير لمنطقة ما، ضد إرادة السكان الأصليين، بأي وسيلة، يعد انتهاكًا للقانون الدولي**".[13] وفي هذا السياق، أكدت محكمة العدل الدولية أن ممارسات قوة الاحتلال المرتبطة بالإنشاءات وما يرافق أو ما سبق ذلك من تدابير تدفع السكان المحليين للخروج من مناطقهم هي ممارسات تميل إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للأراضي المحتلة.[14] وعلى الرغم من أن القانون الدولي الناظم للاحتلال لم يضمّن حالة النقل القسري للسكان داخل أراضي الدولة الواحدة وتناولها فقط من زاوية نقل سكان دولة الاحتلال إلى المناطق المحتلة،[15] إلا أن مسؤولية تركيا كدولة احتلال تتخطى الأحكام الحرفية الواردة في هذا الفرع من القانون الدولي، وتبقى تتحمل مسؤولياتها القانونية كدولة احتلال أولاً، وكمسؤولة عن ممارسات الجهات التي تمارس عليهم سيطرة شاملة داخل سورياً ثانياً، سواء بناء على أحكام القانون الدولي الإنساني ومن ضمنها قانون الاحتلال، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو القانون الدولي الجنائي حيث ينطبق.

خ. الانحياز وتحويل الإغاثة الإنسانية:

بخصوص آليات توزيع "أوراق التخصيص" وحق الانتفاع من الأملاك العامة وحصر ذلك في فئات محددة من السكان، ففي ذلك مخالفة لما تفرضه المادة 60 من اتفاقية جنيف الرابعة على قوة الاحتلال بعدم تحويل الإغاثة عن الغرض المقصود منها "إلا في حالات الضرورة الملحة". وقد أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الشرط الأهم أنه لا يجوز بأي حال تحويل شحنات الإغاثة لصالح القوات أو الموظفين الإداريين أو حتى السكان المدنيين في دولة الاحتلال: يجب الاحتفاظ بها كليًا وحصرًا لسكان الأراضي المحتلة.[16] بالمقارنة بالحقائق الواردة في التقرير، تتحمل تركيا كقوة احتلال مسؤولية تحويل الإغاثة عبر بعض المؤسسات الإنسانية لصالح القوات عبر أسلوب المحاصصة. كما تتحمل قوة الاحتلال والمنظمات الإنسانية المشاركة مسؤولية انتهاك شرط الحياد في توزيع الإغاثة الإنسانية كما تنص المادة 61 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تشترط أيضاً في حال توكيل التوزيع من قبل قوة الاحتلال لجهة ما، يجب أن تكون هذه الجهة إنسانية ومحايدة وغير منحازة.

د. مسؤولية المجالس المحلية:

إن التصرفات والقرارات الصادرة عن المجالس المحلية والمتضمنة منح "ورقة تخصيص" لمقاتلي الجيش الوطني وعوائلهم وحتى المدنيين من مناطق أخرى، هي قرارات غير شرعية، ولا سيما إن كانت تتضمن الاعتداء على أملاك الغير؛ الخاصة منها والعامة، وكونها لا تمتك الشرعية القانونية فليس لها أن تشرعن الاستيلاء على أملاك الدولة، وفقاً للقاعدة القانونية القائلة بأن "فاقد الشيء لا يعطيه".

%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%88%d9%86%d9%86%d8%a9-/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%86%d9%91%d8%b9%d8%a9-%d9%83%d8%a3

[13] U.N. Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Decision 2 (47) of August 17 1995, on the situation in Bosnia and Herzegovina, U.N. Doc. A/50/18/1995, para. 26.

[14] *Legal Consequences cf the Construction of a Wu11 in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, I. C.J. Reports 2004,* p. *136,* §122 & 133.

[15] Art. 49, GC IV.

[16] ICRC (1958), *Commentary on the Fourth Geneva Convention: Convention (VI) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War* [hereinafter ICRC Commentary on GC 1958], p. 324.

ثم إن قيام المجالس المحلية بالتصرف المذكور بناء على أوامر شفهية من الحكومة التركية (الوالي التركي)، وفقاً للمعلومات التي استقتها "سوريون" من الشهود الذين تم الاستماع اليهم، لا يمنح تصرفاتها الصفة القانونية، كون الحكومة التركية ليس لها الحق قانوناً بالتصرف بأملاك دولة أخرى، إلا في حال وجود اتفاقية ثنائية بين الطرفين بهذا الخصوص وهذا الأمر غير متوفر، كون تركيا هي دولة احتلال، فإن القوانين الدولية الناظمة لحقوق وواجبات دولة الاحتلال لا تمنحها الحق بالتصرف بأملاك الدولة الواقعة تحت الإحتلال، بل لها حق الإدارة الضرورية فقط خلال فترة الاحتلال المؤقتة والتي لا يكتسب المحتل فيها السيادة على الأرض التي احتلتها.[17]

كما يعتبر تصرف المجالس المحلية مخالفاً للقوانين السورية النافذة أيضاً، فالقانون المدني السوري رقم 84 لعام 1949، منح الشخص الذي يبني أو يغرس في عقار الغير "حق تملك العقار بالالتصاق"، لكن بشرط أن تكون قيمة البناء أو الغراس أكبر من قيمة العقار المبني عليه، وبشرط أن يكون الباني أو الغارس حسن النية أي يعتقد بأنه يملك العقار الذي يبنى عليه أو يغرس فيه، وفي حالتنا هذه ترى "سوريون" بأن جميع من تم تخصيصهم بالعقارات (الأراضي) في مناطق متفرقة من منطقة عفرين، لا يمكن اعتبارهم حسني النية كونهم نازحون من مناطق مختلفة من سوريا كريف دمشق وحمص وغيرها، وبالتالي يعلمون علم اليقين بأن العقارات التي تم تخصيصهم بها ليست ملكاً لهم، وكذلك ليست ملكاً "للمجلس المحلي" الذي منحهم أوراق التخصيص، والأهم من كل هذا وذاك، إن "حق التملك بالالتصاق" الذي ذكرناه لا ينطبق على العقارات المقيدة في السجل العقاري، وكذلك العقارات التي تخص الدولة، وبالتالي ليس لهؤلاء المتخصصين المطالبة بأي حق في العقارات المذكورة مهما طالت مدة حيازتهم وإشغالهم لها (المواد 925 و 926 قانون مدني).

زد على ذلك، فقد اعتبرت القوانين الجزائية السورية التعدي على الأملاك العامة جرماً يعاقب عليه القانون، إذ نصت المادة 724 من قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949 بأنه "**يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر من أقدم على غصب قسم من الأملاك العامة المرفقة وغير المرفقة**"، كما أن قانون إزالة مخالفات البناء الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 40 لعام 2012 والذي حل محل المرسوم التشريعي رقم 59 لعام 2008، نص على وجوب إزالة الأبنية المخالفة وعلى نفقة المخالف مع فرض غرامة مالية من ألفي ليرة سورية إلى عشرة آلاف ليرة سورية عن كل متر ربع على كل من تثبت مسؤوليته عن المخالفة، بالإضافة إلى عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة إذا كان البناء المخالف متجاوزاً على أملاك الدولة العامة أو الخاصة (المادة 2).

هذا التقرير هو جزء من سلسلة تقارير سوف تسلط الضوء على القرى غير القانونية التي يتمّ بناؤها في عفرين ومناطق سوريّة أخرى.

[17] انظر: "الاحتلال والقانون الدولي الانساني: أسئلة وأجوبة". موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (آخر زيارة للرابط: 1 أيار/مايو 2022). https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/634kfc.htm

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تمّ تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرّها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلّة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلّي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.

EDITOR@STJ-SY.ORG

WWW.STJ-SY.ORG

STJ_SYRIA_ENG